مقتطف الصحف الصهيونية

الخميس 16 شباط 2023

أبرزعناوين الصحف

هآرتس:

- رئيس الشاباك يحذر بن غفير: تصريحاتك وأفعالك ستؤدي إلى مواجهة خاصة في القدس

- تقرير لأميرة هاس: الجيش منع دخول مركبات الإسعاف إلى مخيم جنين في الشهر الماضي وقتل الأبرياء

- رئيس معهد ديني اعتدى جنسيا على تلميذ، وابنه نائب وزير تدخل لإسكات التلميذ ودفع له 100 ألف شيكل

- المستشارة القانونية للحكومة تلتقي نتنياهو لإعداد الرد على الالتماس الذي قدم ضد تعيين بن غفير المدان بجرائم عديدة وزيرا

معاريف:

- لبيد طلب تجميد القوانين لـ60 يوما وقادة الائتلاف رفضوا وأعلنوا استعدادهم للتفاوض دون شروط مسبقة

- وزير القضاء: مستمرون بإقرار القوانين

- سفير إسرائيل في الأمم المتحدة سيدلي بشهادته بملف "4000" ضد نتنياهو

- بأمر من وزير الأمن جلانت: إخلاء كرم للزيتون أقيم على أرض خاصة وسموتريش يحتج

- بن غفير يطالب بنقل حرس الحدود في الضفة إلى وزارته

- عضو كنيست من حزب بن غفير تدعي أنها تعرضت للاعتداء الجنسي من قبل أفراد حرس الحدود خلال محاولة منعها إخلاء كرم الزيتون

يديعوت احرونوت:

- التصويت الأول على إضعاف الجهاز القضائي الأسبوع المقبل

- الحكومة رفضت اقتراح لبيد لتجميد القوانين لمدة 60 يوما

- مظاهرة يوم الإثنين المقبل أمام الكنيست ضد إقرار القوانين

- الكنيست تقر بالأغلبية قانون سحب الجنسية والإقامة من منفذي العمليات ومن حصلوا على أموال من السلطة

- إنقاذ الجيش من الوزراء والمسؤولية لإبعادهم عن معركة الصلاحيات تقع على عاتق نتنياهو

- إخلاء كرم زيتون زرعه مستوطن بأمر من المحكمة العليا

- بن غفير يتهم ضباطا باستعمال العنف ضد المستوطنين وتم إيقاف ثلاثة منهم حتى انتهاء التحقيق

- قائد حرس الحدود يرد على بن غفير: لن أسمح بتحويلنا إلى كيس ملاكمة

تايمز أوف اسرائيل:

.إسرائيل تقول إنها وافقت على مبادرات اقتصادية للفلسطينيين، بعد المحادثات مع الولايات المتحدة

.مشروع قرار لمجلس الأمن يطالب بوقف فوري لـ "الأنشطة الاستيطانية"

.وزير الخارجية كوهين يصل أوكرانيا للقاء زيلينسكي ونظيره كوليبا

* * *

عين على العدو الخميس 16-2-2023

عين على العدو: نشرة يومية ترصد شؤون العدو من خلال متابعة المواقف والتصريحات الرسمية إلى جانب أهم الآراء والتحليلات الصادرة.

ترجمة واعداد: شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية

الشأن الفلسطيني:

- **جيش العدو** :دمرت قوات الجيش وحرس الحدود الليلة منزل محمد الجعبري في الخليل، منفذ عملية إطلاق النار على حاجز أشموريت في 29 أكتوبر 2022، والتي راح ضحيتها رونين حنانيا.
- موقع والا العبري: اعتقال فلسطيني (28 عامًا) اليوم في شرق القدس، بعد العثور على أجزاء سلاح M16وذخيرة وسترة عسكرية للجيش في منزله.
- **القناة 13 العبرية** :رئيس الشاباك "رونين بار" تحدث مع وزير الأمن القومي "إيتمار بن غفير" وحذره من أن سلوكه قد يجلب تصعيداً واسعاً في المنطقة.
- **يديعوت أحرونوت** :صدّق الكنيست بكامل هيئته بالقراءتين الثانية والثالثة على مشروع قانون الحرمان من الجنسية أو الإقامة لمنفذ عملية من الداخل يتلقى تعويضات من السلطة عن عمله، بأغلبية 94 عضو كنيست، قال نتنياهو: لقد صدّقنا الآن في الكنيست على مشروع قانون الحرمان من الجنسية وترحيل المخربين، ردنا على الإرهاب هو ضربه بشدة."
- **شاي ليفي-القناة 12** :نفذت حماس أول أمس مناورات بطائرة مسيرة فوق غزة، في إطار استمرار جهود تعاظم القوة العسكرية لها في قطاع غزة، إلى جانب جهودها في تأجيج الوضع في القدس والضفة الغربية عن بعد.
- **"ماندي ريزل** :"تم نصب أعمدة حماية صباح اليوم في محطة الحافلات التي وقعت عندها عملية الدهس الدامية في حي راموت بالقدس.

الشأن الإقليمي والدولي:

- **معاريف** :وصل وزير الخارجية "إيلي كوهين" إلى كييف، في أول زيارة "لوزير إسرائيلي" إلى أوكرانيا منذ بداية الحرب، وقال: "سألتقي مع الرئيس زيلينسكي ووزير الخارجية كولبا، وسأعيد فتح السفارة الإسرائيلية في كييف، والتي ستعود إلى نشاطها المستمر والكامل، وسأزور بوتشا وبابي يار، جئت لأقول: إسرائيل تقف إلى جانب أوكرانيا وإلى جانب الشعب الأوكراني في أوقاتهم الصعبة."
- موقع والا العبري: الصين: "حث الولايات المتحدة على الامتناع عن الأعمال التي من شأنها تصعيد الموقف."

الشأن الداخلي:

- **يديعوت أحرونوت** :التقى رئيس الوزراء نتنياهو اليوم مع رؤساء مجالس مستوطنات غلاف غزة، ووعد بتعزيز صمود مستوطني الغلاف وتعزيز الاقتصاد، وقال: "الرد المناسب على الإرهاب هو ضرب الإرهابيين، وتعميق جذورنا هنا."

- **يسرائيل هيوم** :قائد حرس الحدود أمير كوهين يهاجم بن غفير لانتقاده سلوك القوات في إخلاء الكرم قرب شيلو: "لن أسمح لأحد بتحويل جنود حرس الحدود إلى شماعة أخطاء، وشن خطاباً هجومياً من شأنه أن يضر بعملهم."

- **موقع والا العبري** :اندلاع حريق في محل تجاري بالقرب من مستشفى بيكور حوليم، في القدس، تم إخلاء حوالي 30 مريضاً مستشفى بيكور حوليم إلى مستشفى شعاري تسيديك.

- **القناة 12 العبرية** :لأول مرة في الكنيست: قرأت عضو الكنيست "شاران هسكل" خطاباً حول "مخاطر انقسام المجتمع الإسرائيلي"، كتبته من خلال نظام الذكاء الاصطناعي.ChatGPT

- **القناة 13 العبرية** :خلافات جرت بين الوزير سموتريتش والوزير غالانت حول إخلاء الكرم في منطقة شيلو، سموتريتش بموجب صلاحياته أصدر أمرًا كتابيًا بوقف الإخلاء وعدم تنفيذه لحين إجراء مناقشة حول الأمر، لكن الأخير أمر بتنفيذ الإخلاء دون أي اعتبار لسموتريتش.

عينة من الآراء على منصات التواصل:

- **عضو الكنيست من حزب بن غفير "ألموغ كوهين"** :"أسعى لمنع تيك توك في شرق القدس، لأنه منصة تحريض جنونية، قوات الأمن تعرف كيف تفعل ذلك."

- **"بن غفير" يهاجم "نتنياهو" بسبب إخلاء الكرم قرب "شيلو"** :"لم ننضم إلى الحكومة ليحدث هذا، انضممنا إلى الحكومة بناءً على وعد رئيس الوزراء بأنها ستكون حكومة يمينية بالكامل، ما حدث اليوم هجوم صادم على صديقتي ليمور سون هار ميليخ، إن سياسة الحكومة بشكلها الحالي لا يمكن أن تستمر."

- **"ياعل تسين"-راديو "غالي يسرائيل"** :"صواريخ من غزة على الجنوب؟ ماشي – عمليات دامية وقتل؟ ماشي – أما إخلاء كرم في شيلو؛ هيا نجري اجتماعا عاجلاً."!

- **"موشيه يعالون"** :"خاب أملنا من هرتسوغ، لا يجب أن يتحدث عن حلول وسط."

- **عضو الكنيست "إيلعازر شتيرن"** :"لا يمكن أن يكون هناك وزيرا دفاع في البلاد."

* * *

مقالات

i24news: الكنيست الإسرائيلي يصادق بالقراءة التمهيدية على إلغاء قانون الانسحاب من شمال الضفة الغربية

ستسمح الموافقة النهائية على القانون بوصول اليهود إلى البؤرتين الاستيطانيتين حوميش وسا-نور في شمال الضفة، لكن الحظر على البناء والعيش هناك لا يزال ساري المفعول

أقر الكنيست بالقراءة الأولية مشروع قانون إلغاء الانسحاب من شمال الضفة الغربية الذي سيسمح للمستوطنين بالعودة

إلى أربع مستوطنات في شمال الضفة الغربية التي انسحبت منها اسرائيل بعد تطبيق خطة الانسحاب في 2005 وهي غانيم وكاديم وحومش وسا-نور، علما أن سائر المستوطنات الواقعة في المنطقة ج شمال الضفة الغربية لا تزال حتى اليوم - تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة . وأيد 62 نائبا من أعضاء الكنيست مشروع القانون، مقابل 36 عارضوه. ستسمح الموافقة النهائية للقانون بوصول المستوطنين الإسرائيليين إلى البؤرتين الاستيطانيتين حوميش وسا-نور في شمال الضفة، لكن الحظر على البناء والعيش هناك لا يزال ساري المفعول.

وتأتي هذه الخطوة متجانسة إلى حد ما مع إعلان بنيامين نتنياهو الأخير عن شرعنة تسع بؤر غير قانونية وبناء آلاف الوحدات السكنية في الضفة الغربية وسط معرفته بأن الردود العالمية المعارضة ستأتي تباعا. كما يشار إلى أن اتفاقيات الائتلاف التمهيدية التي تمت بين الأحزاب الدينية واليمينية التي فازت في الانتخابات بأكبر عدد من المقاعد وبين نتنياهو قد اشتملت على الموافقة على تعديل "قانون الانسحاب ."وتصدرت القضية لائحة القوانين التي وضع الائتلاف نصب عينيه تسريع سنها، ويعني القانون الانسحاب من قطاع غزة وشمال الضفة الغربية. وهو قانون سنه الكنيست عام 2005، لتنفيذ تفكيك المستوطنات الإسرائيلية .

وبحسب استطلاعات الرأي، فإن أغلبية الشارع الإسرائيلي، يعتبرون "الانسحاب" خطأ فادحا .وما زال الجيش الإسرائيلي يُطبّق القانون، ويمنع المستوطنين من دخول المستوطنات المخلاة، شمال الضفة الغربية. فيما يرى أقصى اليمين، عصب الحكومة الحالية، أنه يجب التكفير عن خطأ الانسحاب بتعديل القانون، بحيث يُسمح للمستوطنين العودة إلى مستوطناتهم، شمال الضفة الغربية. ووصلت القضية إلى أروقة المحاكم.

* * *

i24NEWS: لأول مرة منذ بداية الحرب في أوكرانيا وزير الخارجية الإسرائيلي يزور كييف

وصل وزير الخارجية إيلي كوهين صباح اليوم إلى العاصمة الأوكرانية كييف، في أول زيارة لوزير إسرائيلي ووزير من الشرق الأوسط إلى كييف منذ اندلاع الحرب

يقوم وزير الخارجية الإسرائيلي إيلي كوهين بزيارة دبلوماسية إلى كييف اليوم يلتقي خلالها بالرئيس زيلينسكي ووزير الخارجية كوليبا، وسيستغل الزيارة للإعلان عن انتظام العمل من جديد في السفارة الإسرائيلية في كييف بعد أن دفعت الحرب في أوكرانيا إلى وقف نشاطاتها أسوة بسائر السفارات الغربية الأخرى، فضلا عن زيارته لمواقع أخرى مثل بابي يار وبوشا . ووصل وزير الخارجية إيلي كوهين صباح اليوم إلى العاصمة الأوكرانية كييف، في أول زيارة لوزير إسرائيلي ووزير من الشرق الأوسط إلى كييف منذ اندلاع الحرب.

استقل وزير الخارجية الإسرائيلي قطارًا طوال الليل إلى كييف بعد هبوطه في بولندا في منتصف الليل. وقال كوهين فور وصوله: "وصلت اليوم في أول زيارة لوزير إسرائيلي إلى كييف منذ اندلاع الأعمال العدائية. وفي العام الماضي، وقفت إسرائيل إلى جانب الشعب الأوكراني وإلى جانب أوكرانيا". واليوم سنرفع العلم الإسرائيلي في السفارة الإسرائيلية في كييف، والتي ستعود إلى النشاط المستمر بهدف تعزيز العلاقات بين الدولتين."

* * *

i24news: إسرائيل: "الإصلاح القضائي": لابيد يشترط وقف التشريع لمدة 60 يوما وتشكيل لجنة مهنية برئاسة هرتسوغ

لقد قلت مرات عديدة لا يوجد نظام لا يستوجب الإصلاح والتحسين، بما في ذلك النظام القانوني. ولكن إذا كنتم ترغبون في إصلاحه، فأنتم بحاجة إلى إصلاحه بالشكل الصحيح

قدم رئيس المعارضة الإسرائيلية ورئيس حزب يش عتيد، يائير لابيد، الأربعاء شروطه التي يراها ضرورية لوقف الاحتجاجات الشعبية المتزايدة ضد ما أطلقت عليه الحكومة "الإصلاح القضائي ."وبحسب المخطط الذي قدمه لابيد فإنه يتوجب إلى جانب تجميد العمل في التشريع لا سيما في الأقسام التي تمت الموافقة عليها من قبل اللجنة الدستورية في إشارة إلى تغيير تركيبة لجنة اختيار القضاة ومنع المحكمة العليا من مناقشة شرعية قوانين الأساس، أن يقوم رئيس الدولة يتسحاك هرتسوغ بتشكيل فريق محترف يعمل على تجميع النقاط المتفق عليها وتلك المختلف حولها في ورقة أولية. وأشار لابيد وفق موقع واينت، إلى أن نقطة الافتتاح

هي الالتزام بوقف التشريع مدة شهرين وإطلاق نقاشا قوميا في مقر رئيس الدولة يتم التمهيد له من خلال طاقم مهي. ونوه رئيس المعارضة لابيد إلى أنه حتى اللحظة لم يتم العمل على فحص التداعيات الاقتصادية والأمنية لخطة ليفين-نتنياهو وهو ما يستوجب دعوة كافة الجهات والهيئات المعنية من جانبي الخلاف.

كما وجه لابيد كلامه إلى أعضاء الائتلاف: "لقد فزتم في الانتخابات. لا أحد يدعي خلاف ذلك. لكن الفوز في الانتخابات لا يجعل أعمالكم قانونية. لا يمكنكم أن تمرروا صباح الغد قانوناً ينص على عدم السماح للمرأة بمغادرة المنزل. لا يمكنكم تمرير قانون يسمح لناخبي شاس بقطع الشارع بالضوء الأحمر، ولا يمكنكم تمرير قانون يلغي فصل السلطات والديمقراطية الإسرائيلية."وتابع قائلا" :مئات الآلاف تقاطروا إلى القدس يوم الإثنين، وهؤلاء صهاينة، ووطنيون، ومحبون لإسرائيل، وهؤلاء هم خدام الدولة وأوفياؤها، وكذلك مطوروها وبناؤها. جاؤوا ليخبروا الحكومة أنهم لن يصمتوا ولن يقفوا متفرجين على إسرائيل وهي تتحول أمام أعينهم إلى ديكتاتورية." وأنهى رئيس المعارضة حديثه بالقول: "لقد قلت مرات عديدة على مر السنين وفي الأسابيع القليلة الماضية أيضا، لا يوجد نظام لا يستوجب الإصلاح والتحسين، بما في ذلك النظام القانوني. ولكن إذا كنتم ترغبون في إصلاحه، فأنتم بحاجة إلى إصلاحه بالشكل الصحيح."

* * *

i24news: رئيس الصهيونية الدينية يدعو إلى اجتماع طارئ على خلفية اقتلاع أشجار زرعها أحد المستوطنين

"لقد طالبنا وحصلنا في اتفاقيات الائتلاف على المسؤولية عن الإدارة المدنية في يهودا والسامرة من أجل وضع حد لهذه المعاملة السيئة التمييزية ضد المستوطنين

دعا رئيس حزب الصهيونية الدينية ووزير المالية بتسلئيل سموتريتش إلى عقد اجتماع عاجل بشأن اقتلاع أشجار الزيتون

التي زرعها مستوطن يهودي بشكل غير قانوني في وادي شيلو بالضفة الغربية. وزعم سموتريتش أن الخطوة تنتهك اتفاقيات الائتلاف .فمن المقرر أن يحصل سموتريتش على صلاحيات لتعيين ضباط كبار في الجيش الإسرائيلي وسيكون مشاركا في سياسة جهاز الأمن الإسرائيلي في الضفة الغربية فضلا عن مطالبته الحصول على صلاحيات تفوض إليه شؤون الإدارة المدنية في الضفة الغربية- وهي صلاحيات من المقرر انتزاعها من رئيس هيئة الأركان ووزير الأمن . وانتقد سموتريش غالانت في تغريدات وبعث برسالة إلى رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو يطالبه فيها بوقف التجريف، وهو ما فعله نتنياهو في النهاية عندما لم يتبق سوى شجرتين. وكتب

سموتريتش على تويتر: "اقتلاع البستان في وادي شيلو ظلم يصرخ إلى السماء وكان من الممكن، بل كان ينبغي منعه. لقد طالبنا وحصلنا في اتفاقيات الائتلاف على المسؤولية عن الإدارة المدنية والحياة المدنية في يهودا والسامرة على وجه التحديد من أجل وضع حد لهذه المعاملة السيئة التمييزية ضد المستوطنين"، شدد مستخدماً الاسم التوراتي للضفة الغربية. وكتب سموتريتش يقول: "إن إنكار وزير الأمن غالانت للاتفاق الواضح وتباطؤ رئيس الوزراء في هذه المسألة غير مقبول ولا يمكن السماح له بالاستمرار."

وقد صدرت أوامر الاقتلاع من قبل وزير الأمن الإسرائيلي يوآف غالانت صباح الأربعاء وجوبهت بمقاومة عنيفة من المستوطنين وعشرات النشطاء اليمينيين الذين تجمعوا في الموقع لمنع تنفيذ عمليات الاقتلاع . وأظهرت مقاطع فيديو على وسائل التواصل الاجتماعي المحتجين وهم يسدون الجرافات ويربطون أنفسهم بالأشجار. وأدت المواجهة إلى اشتباكات مع قوات حفظ النظام واعتقالات.

* * *

i24news: إسرائيل: الكنيست تقر ترحيل مواطنين أدينوا بعمليات عدائية وتلقوا المال من السلطة الفلسطينية

بالرغم من وجود عوائق قانونية، أقرت الكنيست الأربعاء، ترحيل مواطنين أدينوا بعمليات عدائية وتلقوا المال من السلطة الفلسطينية

أقر البرلمان الإسرائيلي يوم الأربعاء قانونا يسمح بسحب الجنسية الإسرائيلية، عن مواطنين عرب يعيشون في إسرائيل بحال وافقوا على الحصول على معاشات شهرية من السلطة الفلسطينية . مر القانون بعد اجتيازه القراءات الثلاث في الكنيست وقد صوت لصالحه 94 عضوا وامتناع عشرة أعضاء .

تتبع السلطة الفلسطينية سياسة طويلة الأمد – يتم بحسبها تعويض منفذي العمليات العدائية وعائلاتهم. ويشمل ذلك الفلسطينيين وكذلك الجرحى أو الذين قتلوا أثناء ارتكابهم لهجمات ضد أهداف إسرائيلية. حتى المواطنين العرب الذين يحملون الجنسية الإسرائيلية يعتبرون مستحقين للحصول على التعويض حتى الآن.

سعت إسرائيل إلى تضييق الخناق على هذه السياسة من خلال اقتطاع الأموال من عائدات الضرائب التي تجمعها نيابة عن السلطة الفلسطينية. بموجب قانون 2018، تحسب إسرائيل كل عام المبلغ الذي تعتقد أن السلطة الفلسطينية دفعته كرواتب للأسرى، وتخصمه من عائدات الضرائب المعروفة باسم المقاصة.

أثيرت قضية تجريد المواطنين العرب من الجنسية الإسرائيلية في عهد حكومة بنيامين نتنياهو المرتكزة إلى ائتلاف يميني مائة بالمائة في أعقاب الإعلان عن الإفراج عن كريم وماهر يونس بعد أن أمضيا محكوميتهما في السجن 40 عاما لضلوعهما بقتل جندي إسرائيلي. علما أن وزير الداخلية آرييه درعي (الذي عزل لاحقا عن منصبه بأمر من المحكمة)، أعلن عن نيته الإيعاز إلى المستشارة القضائية للحكومة إلى تفعيل سلطتها عاجلا وسحب الجنسية الإسرائيلية من يونس.

تايمز أوف إسرائيل: إسرائيل تقول إنها وافقت على مبادرات اقتصادية للفلسطينيين، بعد المحادثات مع الولايات المتحدة

قال مسؤول دبلوماسي كبير إن الحكومة سوف "تنظم" الرسوم عند معبر اللنبي، وستخفض ضريبة الوقود، وستسهل الواردات، بعد حوار مع مسؤولي لإدارة بايدن قبل شهر رمضان الحساس

بقلم جيكوب ماغيد و مايكل باخنر

وافقت إسرائيل على ثلاثة إجراءات اقتصادية صغيرة للفلسطينيين قبل حلول شهر رمضان المبارك الذي يبدأ الشهر المقبل، بحسب بيان أرسله مسؤول دبلوماسي إسرائيلي كبير إلى تايمز أوف إسرائيل.وصدر البيان في الوقت الذي بدا فيه أن الإحباط في واشنطن وصل ذروته، بعد أن أعلنت حكومة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو عن شرعنة تسعة بؤر استيطانية غير قانونية وتقديم خططًا لبناء حوالي 10,000 منزل استيطاني جديد في الضفة الغربية – أكبر رزمة منازل جديدة يتم الموافقة عليها في جلسة واحدة.وقال البيان إن مجلس الوزراء الأمني فوض نتنياهو ووزير الدفاع يوآف غالانت بتنفيذ الإجراءات بعد محادثات مع إدارة بايدن.

وقال مسؤول أميركي إن الخطوات مأخوذة على ما يبدو من قائمة قدمتها السلطة الفلسطينية إلى إسرائيل منذ فترة طويلة، والتي تحث السفارة الأمريكية في القدس إسرائيل بشكل روتيني على تنفيذ الإجراءات المذكورة فيها. وقال المسؤول الدبلوماسي إن الإجراء الأول سيكون "تنظيم" الرسوم عند معبر اللنبي الحدودي بين الضفة الغربية والأردن، والذي يستخدمه بالأساس الفلسطينيون، الذين يحظرون من استخدام مطار بن غوريون، ولا يُسمح لهم ببناء مطار خاص بهم.

وردا على سؤال حول المقصود بكلمة "التنظيم"، رفض المسؤول الخوض في التفاصيل. ولطالما انتقدت السلطة الفلسطينية رسوم 190 شيكل (54 دولارًا) التي يتعين على الفلسطينيين دفعها عند معبر اللنبي،

بالإضافة إلى الرسوم التي يتعين عليهم دفعها في الجانب الأردني، وقد نادت من أجل أن تكون الرسوم في اللنبي معادلة للرسوم في معبر الشيخ حسين في شمال الضفة الغربية، والتي تبلغ حاليًا 109 شيكل (31 دولارًا). وتضغط الولايات المتحدة على إسرائيل لتشغيل معبر اللنبي على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع. ووافقت إسرائيل على البدء في تشغيل المعبر طوال ساعات الأسبوع، ابتداء من أبريل.

وكانت الخطوة الثانية التي وافق عليها مجلس الوزراء الأمني هي تخفيض ضريبة القيمة المضافة التي تفرضها إسرائيل على السلطة الفلسطينية مقابل الوقود الذي تنقله إلى رام الله. ولم يتم تقديم أي معلومات بشأن مدى انخفاض الأسعار. كما وافق مجلس الوزراء الأمني على تحديث قائمة وزارة الاقتصاد للبضائع المسموح باستيرادها للفلسطينيين. ولطالما دفعت السلطة الفلسطينية من أجل تحديث بروتوكولات باريس لعام 1994 التي نظمت العلاقة الاقتصادية بين القدس ورام الله. ولسنوات، طلبت السلطة الفلسطينية توسيع قائمة البضائع المستوردة المعفاة من الضرائب، إلى جانب قائمة الدول التي يمكن للفلسطينيين التجارة معها دون تكبد رسوم إضافية. وقد ضغطت الإدارات الأمريكية المتعاقبة على إسرائيل لبذل المزيد من الجهد لتحسين معيشة الفلسطينيين، بالنظر إلى أن عدم وجود كيان فلسطيني ذي سيادة يجبر اقتصاد رام الله على الاعتماد بشكل كبير على إسرائيل.

وخلال ولاية الحكومة الإسرائيلية السابقة، كان من الأسهل لإدارة بايدن إقناعها بتنفيذ إجراءات للفلسطينيين، مثل تأمين آلاف تصاريح العمل، ومئات تصاريح البناء، وتنظيم مكانة آلاف الفلسطينيين غير المسجلين. لكن الحكومة المتشددة الجديدة بقيادة نتنياهو أكثر عداء اتجاه السلطة الفلسطينية، وقد تكتفي باتخاذ الإجراءات الأكثر تواضعا التي قال المسؤول إن مجلس الوزراء وافق عليها يوم الأربعاء. وفي زيارتهما الأخيرة إلى القدس، دعا مستشار الأمن القومي الأمريكي جيك سوليفان ووزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن المسؤولين الإسرائيليين إلى اتخاذ خطوات لخفض التوتر قبل شهر رمضان، معتبرة الشهر عاملا محتملا لتصعيد التوترات، كما كان الحال في الماضي، قال مسؤولون أمريكيون وإسرائيليون لتايمز أوف إسرائيل.

ويتعرض نتنياهو لضغوط دولية للتخفيف من حدة سياسات الحكومة المتشددة تجاه الفلسطينيين في محاولة لتهدئة الوضع الأمني في الضفة الغربية والقدس الشرقية، بينما يتعرض أيضًا لضغوط من حلفائه اليمينيين المتطرفين لاتخاذ إجراءات أكثر صرامة ردًا على موجة الهجمات المستمرة. وقد أسفرت سلسلة من الهجمات الفلسطينية عن مقتل 11 إسرائيليًا في الأسابيع الأخيرة، بينما شهدت المداهمات اليومية التي تشنها

القوات الإسرائيلية مقتل 48 فلسطينيًا – معظمهم، وليس كلهم، قُتلوا أثناء ارتكابهم أو محاولة ارتكابهم هجمات – مما ساهم في تأجيج التوترات قبل شهر رمضان.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: مشروع قرار لمجلس الأمن يطالب بوقف فوري لـ"الأنشطة الاستيطانية"

الولايات المتحدة، التي تعارض المستوطنات ولكنها أيضا تعارض الفصل في النزاع في الأمم المتحدة، تضغط على الأعضاء من أجل الاكتفاء ببيان مشترك رمزي بنفس المعنى

بقلم جيكوب ماغيد

صاغت الإمارات العربية المتحدة قرارا لمجلس الأمن الدولي يدعو إسرائيل إلى الوقف الفوري لجميع الأنشطة الاستيطانية، في حين تحث البعثة الفلسطينية لدى الأمم المتحدة، التي ضغطت من أجل هذا الإجراء، أعضاء اللجنة العليا على إجراء تصويت في وقت مبكر يوم الاثنين، حسبما قال ثلاثة دبلوماسيين في الأمم المتحدة لـ"تايمز أوف إسرائيل" يوم الأربعاء.

تمت صياغة مشروع القرار ردا على إعلان إسرائيل يوم الأحد عن نيتها شرعنة تسعة مواقع استيطانية وموافقتها على خطط لبناء حوالي 10 آلاف وحدة استيطانية جديدة في الضفة الغربية ردا على سلسلة من الهجمات الفلسطينية في القدس. ويطالب مشروع القرار، الذي تم تأكيد مقتطفات منه لتايمز أوف إسرائيل، إسرائيل بـ"الوقف الفوري والكامل لجميع الأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة." ويعيد مشروع القرار "التأكيد على أن إنشاء إسرائيل للمستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، بما في ذلك القدس الشرقية، ليس له أي شرعية قانونية ويشكل انتهاكا صارخا بموجب القانون الدولي."

قال دبلوماسيان في الأمم المتحدة إن الولايات المتحدة ترفض الجهود الفلسطينية لطرح مشروع القرار للتصويت عليه لأنها تعارض منذ فترة طويلة الفصل في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني في الأمم المتحدة. إلا أنها تعارض أيضا وبشدة الإعلان الإسرائيلي الأخير وأصدرت عدة بيانات عبّرت فيها عن استيائها من مخططات القدس. ومن أجل تجنب الاضطرار إلى استخدام حق النقض (الفيتو) لعرقلة القرار، شجعت الولايات المتحدة الفلسطينيين وحلفاءها في المجلس على النظر في صياغة بيان مشترك أكثر رمزية يدين إعلان إسرائيل، على حد قول الدبلوماسيين في الأمم المتحدة. ورفضت رام الله الاقتراح وتضغط من أجل طرح

مشروع القرار للتصويت عليه يوم الاثنين عندما يعقد مجلس الأمن جلسته الشهرية حيث يتم إطلاع الأعضاء على تطورات الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. وأوضح دبلوماسيون في الأمم المتحدة أن المحادثات بشأن مشروع القرار جارية، ويمكن أن يتغير النص وكذلك توقيت التصويت. ولم يرد متحدث باسم البعثة الأمريكية لدى الأمم المتحدة على الفور على طلب للتعليق.

وفقا لدبلوماسيي الأمم المتحدة الثلاثة، فإن إسرائيل تضغط في الوقت نفسه على أعضاء مجلس الأمن لعدم دعم القرار، لكنها تواجه معركة شاقة نظرا لأن سياساتها في الضفة الغربية تواجه معارضة شبه إجماعية. وكتب سفير إسرائيل لدى الأمم المتحدة غلعاد إردان رسالة إلى أعضاء مجلس الأمن الدولي يوم الثلاثاء، يحثهم فيها على إدانة سلسلة الهجمات الأخيرة في القدس التي قُتل فيها 11 إسرائيليا، مدعيا أنها "نتيجة مباشرة" لتحريض من السلطة الفلسطينية والفصائل الفلسطينية. ولم يشر الخطاب إلى خطوات ترسيخ الوجود الإسرائيلي في الضفة الغربية التي وافق عليها مجلس الوزراء يوم الأحد وتم تأطيرها على أنها رد على الهجمات الفلسطينية.

يدين مشروع قرار مجلس الأمن الدولي – الذي أوردته وكالة "رويترز" لأول مرة – التحركات تجاه الضم من قبل إسرائيل، بما في ذلك شرعنة المواقع الاستيطانية. وآخر مرة تم فيها تمرير قرار ضد إسرائيل بشأن المستوطنات من قبل مجلس الأمن كانت في ديسمبر 2016. أيد 14 من أعضاء المجلس الخمسة عشر الإجراء بينما قررت الولايات المتحدة، في عهد الرئيس الأمريكي آنذاك باراك أوباما، الامتناع عن التصويت من أجل السماح بتمرير القرار.

ضمت إسرائيل القدس الشرقية عام 1980 وتعتبرها جزءا من عاصمتها الموحدة. أما بالنسبة للضفة الغربية، فقد امتنعت عن ضم المنطقة رسميا، لكن الحكومات المتعاقبة وسعت المستوطنات اليهودية خارج الخط الأخضر، والحكومة الجديدة برئاسة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو تدعم بشكل أساسي هذا الإجراء.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: هرتسوغ يستضيف روتمان ولبيد وغانتس بشكل منفصل في محاولة للتوصل لتسوية بشأن الإصلاح القضائي

رئيس لجنة الكنيست التي تدفع التشريع قدما يلغي جلسة من أجل الاجتماع مع الرئيس، لكنه يقول إنه لن يتراجع عن الأجزاء الأساسية من الإصلاح الجذري

التقى قادة الائتلاف والمعارضة بشكل منفصل مع الرئيس إسحاق هرتسوغ يوم الثلاثاء لمناقشة دعوة الرئيس العاجلة للتوصل إلى تسوية بشأن مساعي الحكومة المثيرة للجدل لإصلاح القضاء، بينما قال نواب في التحالف إنهم على استعداد لمناقشة بعض أجزاء الاقتراح، لكنهم غير مستعدين للتراجع عن أجزاء أخرى.

وألغى رئيس لجنة الدستور والقانون والقضاء في الكنيست عضو الكنيست سيمحا روتمان جلسة مقررة للجنة من أجل لقاء هرتسوغ. وفي الأيام الأخيرة، دفع روتمان المراحل الأولى من اقتراح الإصلاح القضائي في اللجنة، رافضا وقف الجهود وسط المحاولات للتوصل إلى تسوية. ومن المتوقع أن يتم طرح بعض التشريعات ذات الصلة للتصويت الأول في الكنيست الأسبوع المقبل. كما التقى هرتسوغ مع زعيم المعارضة يائير لبيد، وكذلك مع زعيم حزب "الوحدة الوطنية" الوسطي بيني غانتس. وعقدت اللقاءات كلها في المقر الرسمي للرئيس في القدس.

وبعد كل من الاجتماعات الثلاثة، أصدر مكتب الرئيس بيانا مماثلا قال فيه أنه والمشرعين "ناقشوا خطة الرئيس كما وردت في خطابه للأمة." وكتب مكتب الرئيس في كلا البيانين أن "الرئيس كرر دعوته للحوار والسعي إلى أكبر قدر ممكن من الاتفاقات لصالح دولة إسرائيل ومواطنيها." وحذر هرتسوغ يوم الأحد من احتمال حدوث "انهيار مجتمعي ودستوري" بسبب الإصلاح القضائي وطالب بالتوصل إلى تسوية. ودعا روتمان على وجه الخصوص إلى وقف العملية التشريعية في لجنته، الأمر الذي رفضه عضو الكنيست عن حزب "الصهيونية الدينية" بسرعة.

وقال لبيد إنه أخبر الرئيس أن هناك مسائل أساسية لن تتنازل عنها المعارضة، وطالب التحالف بوقف التقدم في التشريع كشرط لإجراء المفاوضات، قائلا أنه "من المهم التوصل إلى اتفاق واسع لمنع حدوث انشقاق في الأمة." لقد قدمت للرئيس الخطوط الأساسية التي لن نتنازل عنها."

وقال روتمان يوم الإثنين إن هناك بعض القضايا التي يستعد لمناقشتها، لكنه لن يتنازل عن مطلبه بأن يختار السياسيون غالبية قضاة المحكمة العليا أو أن تكون أغلبية الكنيست قادرة على نقض قرارات المحكمة. وكلا الاقتراحين أساسيان لخطط التحالف. ويقول النقاد إن هذه الخطط ستقلب الأعراف الديمقراطية وتهدد الحريات المدنية. كما قال وزير المالية بتسلئيل سموتريتش، رئيس حزب "الصهيونية الدينية" اليميني المتطرف الذي ينتمي إليه روتمان، يوم الإثنين إن "هناك عناصر أساسية في الإصلاحات سيكون من الصعب علينا التنازل عنها، وهناك أجزاء يمكننا الموافقة على التخلي عنها."

وعقد روتمان وسموتريتش جلسة فيديو مباشرة على "فيسبوك" للرد على المخاوف بشأن الخطط القانونية. وحضر عدة آلاف البث، وتركوا ما يقارب من 50 ألف تعليق. وزعم روتمان أن الخطط القضائية ستجعل إسرائيل تتوافق مع الدول الديمقراطية الأخرى، وقال إن المعارضة "غير مستعدة لاجراء حوار." وأضاف أنه إذا كان مؤيدي الإصلاح القضائي قد تظاهروا بدلا من ذلك، لكان التجمع الجماهيري يوم الإثنين في القدس بدا وكأنه "نزهة في الحديقة". وأظهر استطلاع في وقت سابق من هذا الأسبوع أن الإصلاحات القضائية لا تحظى بشعبية لدى الجمهور.

وقدم سموتريتش رسالة تصالحية للمتظاهرين وسعى إلى تهدئة المخاوف من أن التشريع سيضر بالحريات المدنية، لكنه هاجم قادة الحركة الاحتجاجية. لن أعيش في بلد ليس لديه نظام قضائي قوي بما يكفي لحماية حقوق الإنسان والممتلكات. هذا ليس المكان الذي نريد أن نذهب إليه"، قال سموتريتش. "أنا أحب غالبية المتظاهرين. أسمع آلامهم، وآخر شيء أريده هو أن يشعروا بأننا ندوسهم ولا نصغي... نريد التحدث، لكننا لن نستسلم للتهديدات." مضيفا أنه يرفض قادة الاحتجاج "غير المسؤولين"، بمن فيهم رئيس بلدية تل أبيب رون حولداي، وقائد الجيش الإسرائيلي السابق موشيه يعلون، ورئيس الوزراء السابق إيهود أولمرت، والسياسي اليساري يائير جولان.

وقال أولمرت في احتجاج يوم الاثنين أنه "من الجيد رؤية 100 ألف شخص هنا، لكن هذا ليس ما سيؤدي إلى النضال

الحقيقي. سيخرج النضال الحقيقي عن هذا النطاق ويدخل في حرب. نحن نواجه حربا حقيقية." وأضاف رئيس الوزراء السابق أن "المطلوب هو الذهاب إلى المرحلة التالية، مرحلة الحرب، والحرب لا تتم بالخطب، الحرب تتم وجها لوجه."

وقدم حزب "الليكود" بزعامة نتنياهو شكوى للشرطة ضد أولمرت بتهمة التحريض، وطالب رئيس الوزراء المعارضة "بإدانة هذا التحريض والتوقف عن تعمد جر البلاد إلى حالة من الفوضى."

وقبل لقائه مع هرتسوغ، حذر غانتس من أن جهود الحكومة ترقى إلى حد الانقلاب. يدرك المواطنون أن ما يحدث هنا هو تغيير النظام. هذا ليس إصلاحا قضائيا. هذا لا يحدث الأسبوع المقبل، إنه يحدث غدا"، قال غانتس للقناة 12. مضيفا أنه "لا يمكننا أن نسمح تحت أي ظرف من الظروف بتسييس نظام العدالة." وزعم أن تصرفات الحكومة "ليست سوى المرحلة الأولى". وأنه بعد تقييد المحاكم، "سيفعلون ما يحلو لهم." وقال

غانتس إن "هذه مقدمة لدكتاتورية... لاستبداد الأغلبية. أحث نتنياهو على تحمل المسؤولية. أوقف هذا القطار القادم. عندها سيكون من الممكن إحراز تقدم نحو الإجماع."

الإصلاح القانوني، الذي طرحه وزير العدل ياريف ليفين وبدعم من نتنياهو، من شأنه أن يمنح الحكومة سيطرة كاملة على تعيين القضاة، بما في ذلك المحكمة العليا، ويحد بشدة من قدرة المحكمة العليا على إلغاء التشريعات، وتمكين الكنيست من إعادة تشريع قوانين ألغتها المحكمة بأغلبية ضئيلة من 61 عضوا.

ويقول منتقدو الخطة أنه إلى جانب تشريعات أخرى مقترحة، فإن الإصلاحات الشاملة ستؤثر على الطابع الديمقراطي لإسرائيل من خلال زعزعة نظام الضوابط والتوازنات، ومنح السلطة بشكل شبه كامل للسلطة التنفيذية، وترك حقوق الأفراد والأقليات بدون حماية. ورفض نتنياهو وأعضاء آخرون في الائتلاف الانتقادات. بالإضافة إلى الاحتجاجات الحاشدة والرد العنيف من المعارضة، حذر قادة القطاع المالي والشركات مرارا من أن الخطة ستضر بالاقتصاد من خلال تأجيج حالة عدم اليقين وإبعاد المستثمرين. وقررت العديد من الشركات الناشئة الكبرى بالفعل سحب أصولها من إسرائيل.

وورد أن كبار المصرفيين أبلغوا سموتريتش يوم الثلاثاء أنهم كانوا يرون بالفعل آثار الاضطرابات، حيث تم سحب الأموال من البلاد بمعدل أعلى بعشر مرات من المعتاد. وبحسب ما ورد، تجاهل سموتريتش مخاوفهم، قائلا: "وظيفتكم هي تهدئة الخطاب."

* * *

معهد السياسات والاستراتيجيات: إضعاف السلطة الفلسطينية.. نحو الاستمرارية أم الانهيار أم التلاشي؟

بقلم ميخائيل ملشتاين

ترجمة: شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية

خلال العام الماضي، أظهرت السلطة الفلسطينية ضعفاً لم نشهده منذ الانتفاضة الثانية، عندما فقدت الحكومة في رام الله جزءاً كبيراً من قدراتها، ما خلف فراغات استغلت من قبل القوى المنافسة بقيادة حماس، تميز العقدان الأخيران باستعادة الحكم واستقرار نسيج الحياة بالضفة الغربية، بينما حافظت السلطة الفلسطينية بشكل صارم على التنسيق مع "إسرائيل" وتضييق الخطوات على حماس في المنطقة، كدرس من صدمة سيطرة الحركة على قطاع غزة في حزيران 2007.

ضعف السلطة الفلسطينية اليوم ينبع من مجموعة من الأسباب الخارجية والداخلية: فالأزمة المتصاعدة مع "إسرائيل" مصحوبة بزيادة التوترات الأمنية على الأرض، والعقوبات الاقتصادية من قبل "إسرائيل" (اقتطاع الأموال المخصصة لدعم عائلات الأسرى والمقاومين).

الصورة السلبية للحكومة في رام الله في نظر غالبية الجمهور الفلسطيني، ترجع لظواهر الفساد والمحسوبية وانعدام الديمقراطية، ويزايد القلق لدى كبار مسؤولي السلطة وأجهزتها الأمنية على خلفية اتهامهم بـ "التخابر" مع "إسرائيل" على خلفية التنسيق الأمني، وصعود قوة الجيل الفلسطيني الشاب الذي يعاني من العديد من المصاعب ويشعر بالنفور العميق تجاه السلطة الفلسطينية. والتعبير الأكثر لفتاً للنظر عن ضعف السلطة الفلسطينية، هو الفراغ الحكومي الذي تتطور في مراكز مختلفة في الضفة الغربية.

في هذا الإطار، تم خلق أرض خصبة مريحة "للإرهاب" والفوضى التي تقودها "المجموعات المسلحة المحلية"، إلى جانب **حماس والجهاد الإسلامي** اللتين تريا في الوضع الناشئ فرصة لتأسيس نفوذهم على الأرض وتعزيز النضال ضد "إسرائيل" في ساحات أخرى غير قطاع غزة (بدعم وتوجيه من مقرات قيادات التنظيمات في غزة). وتتجلى هذه الظاهرة بكامل قوتها في جنين، ولا سيما في مخيم جنين للاجئين، الذي أصبح بؤرة رئيسية للمواجهات والاشتباكات بالضفة الغربية، ولكنها موجودة أيضاً في **نابلس**، -حيث يقول جيش العدو- بأنه نجح في القضاء على "عرين الأسود"، كما نجح مؤخراً في الكشف عن بنية تحتية عسكرية بمدينة أريحا تابعة لحماس بدأت بالفعل في تنفيذ هجمات.

في الوضع الحالي، مطلوب عودة حازمة وفورية لحكم السلطة الفلسطينية إلى الأماكن التي ضعفت فيها، ولضمان عدم انتشار "نموذج جنين" إلى أجزاء أخرى من الضفة الغربية. من الناحية العملية، من الصعب تحقيق هذا الهدف في ظروف أزمة حادة مع "إسرائيل" وتصعيد أمني، تفتقر السلطة إلى الثقة بالنفس لفرض سيادتها على الرغم من الاحتكاك مع الجمهور المحلي (كما حدث في نابلس قبل حوالي ستة أشهر)، والعقاب الاقتصادي يضر بسير العمل اليومي ولا سيما دفع رواتب موظفي القطاع العام وعلى رأسهم عناصر الأجهزة الأمنية.

يثير ضعف السلطة الفلسطينية قلقاً عميقاً لدى الحكومة الأمريكية، وهو ما تم التعبير عنه في حث وزير الخارجية "بلينكن" أبو مازن في اجتماعهما الأخير لفرض القانون في منطقة جنين (وهو الأمر الذي أطلق عليه في الخطاب الفلسطيني خطة دايتون 2)، وفي وثيقة أعدتها وكالة المخابرات المركزية والتي تضمنت تحذيراً من اندلاع "انتفاضة ثالثة" في الضفة الغربية. يبدو أن هناك قلقاً أيضاً في واشنطن بشأن استمرار القطيعة

الأمنية والسياسية بين "إسرائيل" والفلسطينيين وتداعيات العقوبات الاقتصادية ضد السلطة الفلسطينية، إلى جانب الاستياء من التلميحات التي أطلقها مؤخراً كبار المسؤولين الحكوميين، بقيادة الوزير "سموتريتش"، بشأن عدم وجود ضرورة لاستمرار وجود السلطة الفلسطينية في المستقبل.

إن الضعف المستمر للسلطة الفلسطينية، المصحوب بتصعيد أمني متزايد وربما حتى الإضرار بالاستقرار الاقتصادي في الضفة الغربية، قد يتسبب في تحدٍ حاد للواقع القائم في المنطقة منذ أكثر من عقدين. ولا بد من التأكيد على أن السلطة الفلسطينية ليست موجودة اليوم بفضل أجندة سحرية أو تعاطف شعبي، ولكن بسبب تصورها في نظر الجمهور الفلسطيني ككيان ينجح في توفير نسيج الحياة والاستقرار الحكومي والاقتصادي، وبدون هذه ليس لها حق في الوجود من الداخل.

احتمال استمرار الواقع في صورته الحالية لفترة طويلة منخفض.

قد يكون من الممكن الحفاظ عليه (بصعوبة كبيرة) لعدة أشهر إلى ربما سنة، ولكن ليس لتثبيته كوضع دائم يوفر لـ "إسرائيل" الاستقرار الأمني، كما أن احتمالية المبادرات الفلسطينية مثل "تسليم المفاتيح" إلى "إسرائيل" منخفضة أيضاً، لأن معظم كبار المسؤولين الحكوميين في رام الله يتوقون إلى الحفاظ على بقاء السلطة الفلسطينية، ويدركون أن إلغاءها سيؤدي إلى أضرار جسيمة، ويخشون تكرار سوابق الانتفاضة الثانية أو سيطرة **حماس** على القطاع.

هناك سيناريوان محتملان، هما الانهيار والوهن، أي الشلل الوظيفي للسلطة في مواجهة الصعوبات المالية في تحريك جميع الأجهزة الحكومية، وعلى وجه الخصوص لتلبية الاحتياجات العامة، وتشغيل البنى التحتية المدنية، ودفع الرواتب، وضمان النظام العام. **هذان السيناريوان لن يتولدا بالضرورة من إعلانات أو خطط منتظمة، لكنهما مع ذلك قد يتجسدان:**

- أحدهما سريعاً وقد يكون مصحوباً بالفوضى وإلحاق الضرر بالمؤسسات ورموز النظام (ظاهرة شائعة في دول المنطقة خلال فترة الربيع الشمالي)،
- والآخر بعد "احتضار بيروقراطي" يمكن أن تختلف شدته بين المناطق الجغرافية وبين مجالات المسؤولية.

بالنسبة لـ "إسرائيل"، فإن كلا السيناريوين يكمن فيهما نتائج استراتيجية كبيرة، على المدى القريب، قد تظهر مخاطر أمنية على شكل زيادة في نطاق الإرهاب، بما في ذلك ما يتم الترويج له بمبادرة من نشطاء الأجهزة

الأمنية الفلسطينية التي قد تضعف أو حتى تتفكك، وزيادة قوة **حماس**، على المدى الطويل – قد تتطور فراغات ستجر "إسرائيل" إلى القيام بمسؤولياتها المدنية تجاه الجمهور الفلسطيني، وفي الواقع تعيدها جزئياً أو كلياً إلى دور الحاكم العسكري كما كان موجوداً قبل إنشاء السلطة الفلسطينية، وإعادتها أقرب إلى واقع الدولة الواحدة حتى بدون رغبة وتخطيط.

يجب أن يكون الوضع غير المستقر للسلطة الفلسطينية في قلب صورة الوضع والسياسة التي يصوغها صناع القرار بشأن القضية الفلسطينية، على المدى القريب، من الضروري ضمان هدوء نسبي قبل شهر رمضان (22 آذار) وخلاله، ولهذا الغرض من الضروري إيجاد طرق لتجديد التنسيق الأمني بشكل كامل وتخفيف الأزمة الشديدة مع السلطة الفلسطينية من خلال الاستعانة بالإدارة الأمريكية بالإضافة إلى اللاعبين العرب الرئيسيين وعلى رأسهم **الأردن ومصر**، بالإضافة إلى ذلك، يوصى بفحص تقليص / أو تأجيل العقوبة المالية على السلطة في المستقبل القريب وكذلك تجنب الإسراع في البناء الاستيطاني في الضفة الغربية، والذي من المرجح أن يقابل بردود فعل قوية من المجتمع الدولي كل هذا إلى جانب تصلب الموقف تجاه **حماس**، التي تقف وراء جزء كبير من "أعمال الإرهاب" والتحريض في **الضفة والقدس** وحتى في المجتمع العربي الفلسطيني في الداخل، بما في ذلك الحد من التسهيلات المدنية التي يتم الترويج لها تجاه قطاع غزة.

يجب على صناع القرار في نهاية المطاف مواجهة رؤيتين استراتيجيتين:

- **الرؤية الأولى** :أن التركيز على التحركات الرمزية، بدءاً من المطاردة خلف الأعلام الفلسطينية وإقامة البؤر الاستيطانية التي تم تفكيكها بسرعة في الضفة الغربية وانتهاءً بالاقتحامات غير المنضبطة للمسجد الأقصى، يمنع تشكيل عمق واستراتيجية طويلة المدى للقضية الفلسطينية، والقدرة على توجيه الاهتمام والجهد نحو القضايا الوجودية الأخرى، وفي مقدمتها الملف النووي الإيراني.
- **الرؤية الثانية** – :والأكثر أهمية – هي أنه على الرغم من الموقف المتحدي الذي تتخذه السلطة الفلسطينية تجاه "إسرائيل"، فإنها لا تزال في فئة أهون الشرين التي سيضع اختفاءها "إسرائيل" في مواجهة بدائل أسوأ، بدءاً من سيطرة **حماس** على **الضفة الغربية** وانتهاء بواقع دولة واحدة مع تهديد طابع "إسرائيل" "كدولة يهودية وديمقراطية."

* * *

يديعوت أحرونوت: "سموتريش" و"بن غفير" و"الحريديم": الألغام التي تُهدد مُستقبل حكومة العدو

بقلم موران ازولاي

عشية تشكيل حكومة العدو الحالية، وعندما كان اليمين في ذروة نشوته، أوضح وزير القضاء السابق "جدعون ساعر" في تغريدة لم تلفت الأنظار، ولم تؤخذ على محمل الجد، "بأن الواقع سيكون العدو الأكبر لهذه الحكومة"، ولم يعلق أحد على ذلك لأنه كان في المعارضة.

مر الوقت واتضح أن هذه الجملة كانت دقيقة، بل وأكثر من ذلك، ليست المعارضة في "إسرائيل" هي من ستتحدى هذه الحكومة، بل أعضاؤها سيفعلون ذلك من الداخل، **ثلاث ساحات تغلي وتغطيها سحب قاتمة، بينما من المفترض لم تحتفل فيها بعد بالنصر الجميل.**

العلاقة المتكدرة والصلاحيات التي لم يتم تحديدها أو تعريفها بشكل صحيح بين وزير المالية "بتسلئيل سموتريتش"، الذي كان من المفترض أن يكون مسؤولاً عن الإدارة المدنية، وفقاً للاتفاقيات، وعن كل ما يجري في الأراضي الفلسطينية، واكتشف عملياً أن ذلك الاتفاق ليس أكثر من حبر على ورق، وبين "يؤاف غالانت"، الذي يرى بطريقة معينة وظيفته وزيرا للجيش، وغير مستعد في السماح بالتدخل الخارجي، أدى إلى انفجارين كبيرين ذاتي إمكانات تفجيرية أكبر.

"سموتريتش" ليس الرجل الذي سيتخلى عن الصلاحيات الممنوحة له في اتفاقية الائتلاف، وهي في صميم نشاطاته على مر السنين، وقد ألمح أكثر من مرة في محادثات مغلقة إلى أنه سيذهب حتى النهاية مهما كان الثمن.

ليس من الواضح ما الذي سيحدث في عملية الإخلاء التالية وأي من الاثنين "غالانت" أو "سموتريتش" سيضطر إلى السكوت على مضض، لكن من الواضح تماماً أن هذا لا يمكن أن يستمر لفترة طويلة.

أما الجبهة الثانية فتتعلق بوزير الأمن القومي "إيتمار بن غفير" **الذي يُعرَّف حالياً بأنه الحلقة الأضعف في الحكومة**، لقد بنى قوته السياسية العظيمة على مجموعة هائلة من التوقعات التي حددها للتعامل مع "الإرهاب" والأمن الشخصي، لكن الحملات الانتخابية شيء والواقع شيء آخر. وفي الأسابيع الأخيرة تزايد عدد الهجمات النضالية، و"الرد الإسرائيلي" ضعيف ومتساهل. و 11قتيلاً في 17 يوماً ليس الرقم الذي يعرف "بن غفير" كيف يتعايش معه.

من الواضح بالفعل أنه لن يكون قادراً على الاستمرار في هذا النموذج لفترة أطول، واليوم، وجه أمام الكاميرا رسالة قوية لـ "نتنياهو" قال فيها: "دخلنا على حكومة يمينية بشكل كامل وليس هذا ما كنا ننتظره"، هناك

تفسير واحد فقط لهذا الكلام وهو إما أن تغير إسرائيل سياستها بشكل جذري أو سيضطر إلى تفجير كل شيء.

الجبهة الثالثة هي جبهة الحريديم

أمس غادر "موشيه غافني" الكنيست في حالة من الغضب بعد أن سمع أن تمرير بند تجاوز قرارات المحكمة العليا قد أُسقط مرة أخرى من جدول الأعمال، على الرغم من الوعود الحازمة. وفي الوقت نفسه، فإن أعضاء حزب "شاس" غير مستعدين للانتظار والعيش بوتيرة الليكود، لإيجاد حل لعودة الرئيس "آرييه درعي" إلى طاولة الحكومة، وهذا حتى قبل الالتزام بتمرير الإصلاح في ظل احتجاجات ضخمة ومخاطر اقتصادية. **وهكذا اتضح أن الحكومة من جميع الجهات تواجه الكثير من الألغام**، وكل واحد منها قادر على أن يفككها، لذلك هذا صحيح، لا تزال مصلحة الجميع مشتركة، وصحيحاً أنه ليس لديهم مكان آخر يذهبون إليه، ولكن عندما يكون الواقع هو أكبر عدو وهناك إصرار على الحفاظ على الزخم الانتخابي، لا تعرف أبداً إلى أين ستؤدي العواصف.

* * *

في محادثة غير عادية: رئيس الشاباك محذرا بن غفير: خطواتك ستشعل الأوضاع في المنطقة

حذر رئيس الشاباك رونين بار ما يعرف بوزير الأمن القومي في كيان العدو المتطرف إيتمار بن غفير من عواقب تصعيد إجراءات شرطة العدو في شرق القدس، وطالبه بتخفيفها.ووفق أخبار 13، قال رونين بار خلال اتصال مع بن غفير إن سلوكه المعادي يؤجج المشاعر وقد يتسبب في حريق واسع في هذا الوقت الحساس.وتعتبر هذه محادثة غير عادية للغاية، لأن رئيس الشاباك لا يتصل عادة بالوزير بشأن شيء كهذا، إذ يرى مسؤولو الأمن مؤخرا أن احتمال حدوث تصعيد أمر بديهي وسيحدث بالتأكيد، خاصة إذا لم تنجح خطوات تهدئة الأجواء في شهر رمضان، وتصاعد التوتر في المسجد الأقصى.

وكان بن غفير قد زاد مؤخرًا من الضغط والتضييق على شرق القدس، فارضاً عقابا جماعيا على القرى والبلدات الفلسطينية. وتسببت الخطوات التي اتخذها في التضييق على حياة أكثر من 10.000 فلسطيني في أحياء شمال وشرق القدس، مثل إيقاف واعتقال 100 فلسطيني وتوزيع 500 مخالفة على مواقف سيارات ومرور، وتدمير 7 منازل بعد أن منع نتنياهو هدم منازل إضافية. ومن وجهة نظر الشاباك، يمكن لهذه الإجراءات أن تدفع المزيد من الفلسطينيين إلى تنفيذ عمليات، وليس منع وقوع المزيد منها.

ويعبر هذا التحذير الذي قدمه الشاباك لبن غفير عن مدى تجذر الانقسام بين مؤسسات الكيان المختلفة، وعدم وضوح الرؤية للمستقبل، خاصة مع قدوم حكومة نتنياهو اليمينية التي زادت العمليات النضالية في عهدها؛ تصديا لجرائمها المتتالية بحق الضفة والقدس وقطاع غزة ومدن الـ48.

* * *

معهد السياسية والاستراتيجية IPS : الفوضى الداخلية تشوش على الأمن القومي الإسرائيلي؟

ترجمة: عبد الكريم أبو ربيع . مركز أطلس للدراسات الاسرائيلية

المبادرات الحكومية في مجالات سلطة القانون، التهديدات على الهوية الديمقراطية لإسرائيل والسلوك تجاه الفلسطينيين عامة، (بما في ذلك خطوات في الحرم) من شأنها أن تؤثر على قوة اسرائيل الاستراتيجية. هذه تعتمد على مدماكين مركزيين: قوة الجيش وجهاز الامن والفهم السياسي الذي يسمح بحرية عمل استراتيجية. وبينما تأخذ القدرات الامنية العسكرية الاسرائيلية في التحسن، في المجال الاستراتيجي قد ينشأ تآكل في منظومة العلاقات مع الادارة الأمريكية والدول العربية. وذلك بشكل سيؤثر سلبا على القدرة على بلورة جواب استراتيجي على التهديد الايراني وتحقيق التطبيع مع السعودية.

من المنشورات عن زيارة وزير الخارجية بلينكن الى اسرائيل يتبين أن الادارة الأمريكية تطلب من اسرائيل ابداء لجم هام في السلوك تجاه الفلسطينيين بهدف منع اشتعال وترك فتحة ضيقة على الاقل لمسيرة سياسية. الى جانب ذلك، تعرب الادارة بشكل لا يقبل التأويل عن موقفها في أنها تتوقع من الحكومة الحفاظ على القيم الديمقراطية المشتركة للدولتين. من هنا يتبين ان الادارة لن توافق على قبول وضع يقر فيه الاصلاح القضائي كما ينص عليه. والمعنى سيكون ضرر جسيم بحميمية العلاقات بين رئيس الوزراء والرئيس بايدن والمؤسسة الديمقراطية. فضلا عن ذلك فان حقيقة ان الادارة امتنعت حتى الان، بشكل استثنائي، عن أن تبعث الى رئيس الوزراء بدعوة علنية لزيارة الولايات المتحدة تعكس على ما يبدو الترقب بتغيير جوهري في سياسة اسرائيل بالنسبة للفلسطينيين وفي المستوى الداخلي. ولهذا ينبغي ان تضاف اشارات التحذير من مؤسسات اقتصادية رائدة في الولايات المتحدة وفي اوروبا عن المس المحتمل بالتصنيف الائتماني لإسرائيل.

تستند قوة اسرائيل بقدر كبير الى التحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة. وضعضعة العلاقات من شأنها ان تتسبب بصورة ضعف اسرائيل. وذلك بشكل من شأنه أن يزيد ثقة اعدائنا (وعلى رأسهم إيران، حزب الله وحماس) ويشجعهم على تنفيذ خطوات استفزازية ضد اسرائيل. في سياق محتمل، شهر رمضان وارتباطه بالمشاعر الدينية ينطوي على امكانية اشعال عنف واساسا إذا ما اتخذت الحكومة اجراءات تعد كإجراءات ترمي الى تغيير الوضع الراهن في الحرم.

ان على تعاظم التهديدات الاستراتيجية ان يشعل اضواء تحذير ويشكل عنوانا على الحائط لأصحاب القرار في الدولة. فالميول المتكونة تشكل تهديدا على الامن والحصانة القومية بل ومن شأنها أن تؤثر على صورة القوة لإسرائيل في المجال وعلى مجال مناورتها الاستراتيجية في الجبهات المختلفة. على اي حال فان هذا ليس قدرا بل اجراءات قابلة للتراجع. عمليا، لا تزال الحكومة تمسك في يديها المفاتيح وفي وسعها أن تقود الضفة نحو مسار يحفظ القوة الاستراتيجية لإسرائيل، مثلما عملت في اخلاء البؤرة الاستيطانية في اور حاييم وفي تأجيل الاخلاء للخان الاحمر.

لهذا الغرض على الحكومة أن تتخذ عدة خطوات. هكذا، عليها أن توقف العمل على الاصلاحات القضائية وان تعمل على حوار بين كل ألوان الطيف السياسي في محاولة للوصول الى اجماع واسع. وبالتوازي عليها أن تمتنع عن خطوات تضعضع الاستقرار مع الفلسطينيين. بعضها ذات معنى رمزي فقط فيها ما يؤدي الى تصعيد الوضع. اهمية خاصة توجد للسلوك في الحرم والذي من شأنه ان يصبح بؤرة اشتعال ويحدث مواجهة عنيفة ذات مميزات دينية. لقد حان الوقت لان تختار الحكومة قوة الاستراتيجية لدولة اسرائيل من خلال سلوك فهيم ومسؤول بين استمرار الخطوات التي من شأنها أن تؤدي الى ضعف استراتيجي.

الساحة الفلسطينية

يواصل الاعتمال في الساحة الفلسطينية. سواء في سياق التهديدات تجاه اسرائيل ام في سياق استقرار الحكم الفلسطيني الداخلي. هذا الواقع يجسد للحكومة الثمن الذي ينطوي عليه اتخاذ خطوات ثورية في الوقت الحالي ويلزمها بالمرونة وابداء الحكمة. في خلفية ذلك، الخليط بين احتمال تصعيد التوتر قبيل رمضان وبين الضغط الخارجي المتزايد. وذلك بخاصة من جانب الادارة الأمريكية التي عرضت مواقفها وتوقعاتها من الحكومة في الموضوع الفلسطيني بشكل واضح في اثناء زيارة بلينكن. وليس صدفة ان الاخير ترك وراءه في البلاد بربرا ليف، مساعدة وزير الخارجية لشؤون الشرق الاوسط، وهادي عمرو الذي يعمل كمبعوث خاص من ادارة بايدن للمسألة الفلسطينية. وذلك بهدف ان يعملا على ضمان الا تتخذ اسرائيل او السلطة خطوات متطرفة من شأنها أن تؤدي الى ضعضعة الاستقرار.

في الخلفية، علامات استفهام متزايدة على استقرار السلطة. في هذا السياق يبرز الوهن في قدرة السلطة على الحكم ونشاط اجهزة الامن الفلسطينية في منطقة أريحا مما يضاف الى الفراغ السلطوي المتواصل في منطقة شمال السامرة، وبخاصة في مدينة جنين. من شأن الامر أن يشهد على التسلل التدريجي لما يحصل في جنين الى مواقع اخرى في الضفة وعلى الصعوبة وانعدام الدافعية لدى السلطة لفرض إمرتها في الميدان. هذا التطور يثير كما أسلفنا مخاوف شديدة في الادارة الأمريكية التي تحث قيادة السلطة على العمل بتصميم أكبر.

ان مكانة السلطة المهزوزة من شأنها أن تتضرر أكثر فأكثر في اعقاب العقاب الاقتصادي الذي تفرضه اسرائيل عليها في الاسابيع الاخيرة. ومن شأن طريقة العمل هذه ان تؤدي الى زيادة التفجر مع حلول رمضان وتبعث على مخاوف لنشوب فراغات سلطوية. على هذه المخاطر ان توقظ تفكيرا اضافيا لدى اصحاب القرار في اسرائيل حول ضرورة الاجراءات العقابية وغيرها من الاجراءات التي من شأنها أن تتخذ صورة عوامل تغير الواقع بعامة وفي الوقت الحالي بخاصة.

الحرب في أوكرانيا - ضغوط متزايدة على اسرائيل

التصعيد المتوقع في الحرب في أوكرانيا في الاسابيع القادمة واتساع العلاقات الاقتصادية بين روسيا وإيران تؤدي الى زيادة الضغوط على اسرائيل لتغيير سياستها والوقوف بشكل واضح الى جانب أوكرانيا. بهذه الروح يمكن أن نرى المنشورات عن نقل ذخيرة أمريكية من المخازن في اسرائيل وطلبات الولايات المتحدة من اسرائيل بتزويد أوكرانيا بصواريخ مضادة للطائرات قديمة. وبهذه الروح يمكن أن نرى المطالبات الايرانية من اسرائيل لشجب الاجتياح الروسي (الى جانب طلبات اقتصادية وانسانية واخرى)، كشرط لزيارة وزير الخارجية كوهن الى كييف.

رغم ذلك، في ضوء قدرة الضغط الروسي والخوف من المس بحرية العمل ضد اهداف ايرانية في المجال، يُعرض على الحكومة الاستمرار في اتخاذ سياسة حذرة والامتناع عن تزويد أوكرانيا بأسلحة هجومية. وفي نفس الوقت على اسرائيل ان تعبر عن تأييد غير متحفظ لأوكرانيا وان تزودها بمساعدة واسعة قدر الامان وفقا للخطوط الحمراء الروسية.

المواجهة الأمريكية - الصينية

حادثة بالون التجسس الصيني، الغاء زيارة وزير الخارجية بلينكن الى الصين وتوسيع العلاقات العسكرية بين الولايات المتحدة والفلبين تعكس ارتفاع درجة اخرى في الخصومة بين القوتين العظميين. وذلك استمرارا للتوتر المتزايد حول تايوان، المنافسة التجارية وحرب الشرائح الالكترونية، مثلما ايضا للعلاقات المتوثقة بين الصين وروسيا وحقيقة ان بيجين توفر لموسكو مظلة حماية سياسية واقتصادية. هكذا خصص الرئيس بايدن جزءً من الخطاب عن وضع الامة للتحدي المتزايد من الصين، وليس صدفة ان عرفت الصين في وثيقة "استراتيجية الامن القومي" التي نشرت في تشرين الاول الماضي كالتهديد المركزي وكالدولة الوحيدة التي تشكل بديلا حقيقيا للولايات المتحدة بسبب تطلعاتها الجغرافية السياسية وقدراتها (التكنولوجية، الاقتصادية والعسكرية).

في الخلفية، التخوف المتزايد في واشنطن من توسيع العلاقات بين الصين ودول الخليج، كما وجد الامر تعبيره في زيارة الرئيس شاي الى السعودية في اواخر 2022. وبقدر ما يتسع هذا الميل فان من شأنه أن يثقل على

التعاون الامني والعسكري بين الولايات المتحدة وهذه الدول) مثلما حصل في صفقة بيع الطائرات القتالية F35 لاتحاد الامارات.(

في ضوء هذه التطورات، يبدو أن مجال مناورة إسرائيل تقلص وهي مطالبة بان تبدي نهجا حذرا أكثر مما في الماضي في كل ما يتعلق بتطوير العلاقات الاقتصادية مع الصين. عمليا، يتعين على إسرائيل أن تزيد الرقابة على التعاون الحكومي من جانب محافل خاصة مع جهات وشركات صينية، وبخاصة في المجالات التي تتعلق بالتكنولوجيا والسايبر.

* * *

القناة الـ 12: تأصل "الإرهاب" في القدس دون إحداث ضرر سياسي

بقلم عاموس يدلين وأودي افنتال

ترجمة: عبد الكريم أبو ربيع . مركز أطلس للدراسات الاسرائيلية

العمليات الأخيرة في القدس - في حي النبي يعقوب، في راموت وفي شعفاط، عادت لتثبت التحدي المعقد لوقف "الإرهاب" الفلسطيني. ذلك بالإضافة إلى توفير استجابة، استراتيجية وواسعة النطاق كبديل لشعارات القيام بعملية "السور الواقي 2" أو تأهيل البؤر التي تلحق ضررًا استراتيجيًا بعلاقتنا مع الولايات المتحدة، حليفتنا الأساسية، وبعلاقاتنا مع دول المنطقة.

العمليات الدموية في القدس جزء من وجهة التصعيد في الصراع مع الفلسطينيين، العقاب الموضعي كرد فعل ضد منفذيها لم يثبت نفسه كحل للمشكلة. المطلوب عمل منهجي متعدد الساحات، متواصل ومتزامن تقوم به القوى الأمنية، إلى جانب مجهودات سياسية، سيما قبيل الاختبار الكبير في فترة الأعياد القريبة.

زيادة المجهود الاستخباراتي وتواجد القوات الأمنية على الأرض، إلى جانب الخطوات المدروسة، يُمكنها أن تحسّن مستوى الأمن، وأن توفي الوقت والمساحة للمستوى السياسي. لكن في ظل غياب استراتيجية للاستقرار طويل الأمد، وفي ظل الإجراءات الجريئة والأحادية على الأرض، مثل تأهيل البؤر التسعة (الذي سارعت السعودية إلى استنكاره من بين الكثير من الدول)، ستحفز التصعيد على الساحة الفلسطينية وتسيطر على جدول الأعمال السياسي - الأمني الإسرائيلي، بطريقة ستؤثر على معالجة تحدي النووي الإيراني وتقدم التطبيع واندماج إسرائيل في المنطقة.

حكومة مسؤولة عليها أن تضع على رأس سلم أولوياتها مواجهة موجة "الإرهاب" المتفاقمة والتحديات الأمنية، ووقف الهرولة غير المكبوحة نحو تدمير النظام القضائي وتطبيب الشرخ الداخلي في الشعب الذي يضعف أمننا وصمودنا الوطني، الذي يفسر على أنه ضعف من قِبل أعدائنا ويزيد من شهيتهم لتحدينا.

"السور الواقي 2" ضد من؟

بسبب التلاصق الجغرافي والتضامن القومي والديني، ارتفاع منسوب "الإرهاب" في مناطق الضفة الغربية في السنة المنصرمة يؤثر على مسار الريح والأجواء في القدس الشرقية، هناك حيث يعيش حوالي 370 ألف فلسطيني في فراغ حكمي، وتحت ظل التهميش والفجوات العميقة مقارنة بسكان القدس الغربية من ناحية العمل، والبنى التحتية وحجم الفقر. وفوق هذا كله، تحلق القابلية للانفجار بسبب الحساسية الشديدة بشأن الأماكن المقدسة والمسجد الأقصى.

رذاذ الوقود في القدس من المُتوقع أن يتكثف قبيل تقارب المواعيد الحساسة خلال شهر إبريل القادم: تقاطع شهر رمضان وعيد الفصح (تواجد مئات آلاف المسلمين ومئات اليهود في المكان المقدس) ويوم الكارثة ويوم الاستقلال، وبعدهم النكبة والنكسة ويوم القدس. هذا المزيج المتفجر من التوترات الدينية والوطنية يغذي التنظيمات "الإرهابية" والجهات "المتطرفة" التي تحصل على التشجيع أيضًا من الأزمة الداخلية المتفاقمة في إسرائيل، ومن الأحداث العنيفة في الضفة الغربية.

في ظل هذه الظروف المعقدة، فإن احتمال التدهور واضح ويُمكن تشريح خطواته: أعمال شغب المسلمين في المسجد الأقصى، ربما كرد على اقتحام اليهود أو مسيرات الأعلام في البلدة القديمة، انتشار "العنف" في القدس، إسقاط على الضفة الغربية وحتى على المدن المختلطة في إسرائيل، "الإرهاب" تحت مظلة أعمال "الشغب" وتجدد نمط العمليات، عمليات إحباط واسعة النطاق تواجه بمقاومة المسلحين وتخلف القتلى، إطلاق الصواريخ من غزة، عمليات الرد عليها واستمرار التصعيد الحقيقي.

في ظل الصلات المقلقة واحتمال الإسقاط بين مجمل الساحات (القدس، الضفة الغربية، قطاع غزة، الداخل الإسرائيلي والمعتقلات) والتقارب بينها؛ مطلوب من الحكومة أسلوب منهجي وعمليات متكاملة ومخططة جيدًا، بمنطق الفصل الأقصى بين الساحات، منع انتشار العنف بينها، وتنظيم الضغط من خلال تصنيف المجهودات الاستباقية، وسيما عشية الدخول إلى حيز الأعياد، موعد الكوارث.

ردود الفعل الموضعية مثل إغلاق بيوت منفذي العمليات، سحب بطاقات التأمين الوطني من سكان القدس الشرقية، عقوبة الموت لمن يفترضون أصلًا أنهم لن يعودوا أحياء من العمليات (التي نفذها مؤخرًا أولاد في سن الـ 13 عام في حالتيْن)؛ لن تغير الظروف الاستراتيجية ولن تجدع أنف "الإرهاب"، كما ثبت في السنوات الأخيرة. إضافة إلى ذلك، مقترحات القيام بـ"السور الواقي 2" في القدس ليست أكثر من شعارات شعوبية فارغة المحتوى، ومن شأنها فقط أن تزيد احتمالية الانفجار والربط بين القدس وساحة الضفة الغربية، على خلاف المصلحة الإسرائيلية بالفصل بينهما. وعمومًا، فضد من ستتحرك القوات داخل عاصمة إسرائيل؟ المنفذين المنفردين المحتملين من سكان المدينة من حملة الهوية الزرقاء؟ بنى "الإرهاب" التحتية غير المنظمة والتي ليس لها قيادة وورش متفجرات غير موجودة؟

من أجل إحلال الاستقرار طويل الأمد، مطلوبٌ من الحكومة عملية متكاملة ومتوازية على جميع الساحات، وعلى المدى الزمني المباشر والمتوسط والبعيد.

على المدى المباشر وعلى المستوى التكتيكي - العملي؛ الجيش الإسرائيلي، حرس الحدود و"الشاباك" سيضطرون إلى الحفاظ على مستوى عالٍ من التواجد، وربما حتى إلى زيادة سمك ترتيب القوات في الضفة الغربية، وزيادة مجهودات الاستخبارات والإحباط لمنع العمليات، وتوثيق إغلاق العائق على خط التماس، وفيما بعد فرض الإغلاق في فترة الأعياد. من المُهم التركيز قدر الإمكان على النشاطات في "البنى الإرهابية الموقوتة" على أساس المعلومات الاستخبارية الدقيقة، لكي نحاول قطع دائرة الإحباط - العمليات - التصعيد والدخول إلى الأعياد بعد فترة هدوء طويلة ما أمكن. في المقابل، وكما تقول عموم الجهات الأمنية، من الصواب السعي إلى السماح لأجهزة السلطة بمساحة عمل، والاستمرار في تفضيل الإحباط من خلالها ما أمكن إلى ذلك سبيلًا، من خلال تأثير خطة الادارة الأمريكية وضغوطاتها على أبي مازن للعودة إلى التحركات الأمنية المتواصلة من قِبل السلطة الفلسطينية في منطقة جنين ونابلس.

كذلك في القدس الشرقية، المطلوب زيادة قوات الشرطة وحرس الحدود وإعادة الأمن إلى الشوارع، مع الحذر والتنسيق الأقصى مع الأردن في كل ما يتعلق بالتصرفات في المسجد الأقصى. بالتوازي مع ذلك، من الضروري تخصيص الموارد لزيادة الرصد في مساحة السايبر على شبكات التواصل الاجتماعي، من أجل وقف التحريضات والمهاجمين المحتملين قبل تنفيذ عملياتهم.

المواجهة الداخلية تنعكس على الأمن القومي

من أجل منع توسع دائرة "الإرهاب" في المنطقة، المطلوب من إسرائيل أيضًا أن تمتنع عن:

-تغيير السياسة التي تفصل بين الشعب الفلسطيني و"الإرهاب": المساس بروتين الحياة اليومية، استخدام القوة غير المدروس، العقاب الجماعي (الإغلاقات، التقليص الحاد للعمل في إسرائيل) والمساس بالاقتصاد الفلسطيني ستحقق نتيجة عكسية وتوسع على وجه الخصوص دوائر "الإرهاب."

-التغيير الحاد في نشر القوات في الضفة الغربية: التحريك الكبير والسريع لقوات حرس الحدود في الضفة الغربية إلى النقب والجليل، كما يخطط وزير الأمن القومي، أنتج عبئًا استثنائيًا على الجيش الإسرائيلي، واستدعى استخدام الاحتياط بشكل موسع في المنطقة المهيأة لأعمال "الشغب."

-التدخل السياسي في الاعتبارات الأمنية للجيش الإسرائيلي، والإدارة المدنية والشرطة، هو وصفة لإضعافها والمساس بأدائها والتصعيد على الأرض.

على المدى المتوسط - البعيد، وعلى المستوى الاستراتيجي؛ يجب على الحكومة التركيز على كبح التهديد الإيراني ودفع التطبيع، مع التأكيد على علاقات السلام مع السعودية، كما صرح رئيس الحكومة نتنياهو مع تشكيل الحكومة، أم إنها تسعى الآن إلى تحريك خطوات الضم أحادية الجانب، كما يدفع باتجاهها كل من سموتريتش وبن غفير، والتقدم باتجاه التصعيد والسيطرة التامة على الساحة الفلسطينية وعلى جدول الأعمال الاستراتيجي الأمني والسياسي الإسرائيلي.

من أجل الحفاظ على الاستقرار على الساحة الفلسطينية والامتناع عن أن "نُمتص" إلى داخلها؛ يجب على الحكومة ان تحافظ على الوضع التاريخي الراهن في المسجد الأقصى، والذي من شأن خرقه أن يجرنا إلى التصعيد في غزة وفي داخل تخوم إسرائيل كما حدث في "حارس الأسوار"، والامتناع عن خطوات الضم وفرض الوقائع، من فرض السيادة والاستمرار في تأهيل البؤر، الخطوات التي تلاقي الإدانة في المنطقة والعالم، والعمل على استقرار السلطة الفلسطينية بدلًا من إضعافها.

السلطة الفلسطينية أساسًا تعيش عملية من التلاشي كمنظومة سلطوية، وحالة تفكك مع أفول حكم عباس، وستمتص قوات الجيش الإسرائيلي إلى الفراغ الأمني، حيث تنتقل المسؤولية المدنية بالتدريج إلى إسرائيل، وستقع على عاتق دافع الضرائب الإسرائيلي. هذا الاتجاه بالانضمام إلى خطوات الضم وفرض السياسة، من شأنه أن يغلق الطريق أمام مبدأ حل الدولتين لشعبين وتعزيز فكرة الدولة الواحدة، الذي يشكل تحديًا لجوهر إسرائيل كدولة يهودية، ديمقراطية وعادلة. الواقع في القدس يستخدم كـ"مقدمة" تثبت مخاطر الدولة الواحدة، التي سيعتبر حوالي نصف سكانها كأعداء محتملين.

وأخيرًا، المنظومة الفلسطينية تشهد اتجاهًا تصعيديًا واضحًا، وتهدئتها هي المهمة الأولى الأعلى الماثلة أمام الحكومة. الخطوات غير الحذرة تحفز التصعيد، ومن شأنها أن "تمتص" دولة إسرائيل إلى قلب الزوبعة الفلسطينية وأن تضعف قدرتها على التركيز على كبح التهديدات الأمنية الاستراتيجية الأخرى في مرحلة حرجة من تشكلها، وعلى رأسها تقدم إيران نحو القدرات النووية.

في الوقت الحالي، خصوم إسرائيل ينظرون إلى المواجهة الداخلية التي تمزق المجتمع الإسرائيلي من الداخل، وينتظرون الوقت المناسب ليستغلوا الشرخ في الشعب والضرر الذي سيلحق بحصانته وأمنه القومي. في ظل موجة "الإرهاب" المتفاقمة، من الضروري إعطاء الأولوية لمواجهة التحديات الأمنية من خلال توحيد جميع أطياف الشعب. الحكومة المسؤولة يجب أن توقف الانقلاب القانوني وتدمير المنظومة القضائية، والتركيز على الاستجابة لتقدم إيران النووي، ومجهود أعدائنا للربط بين جميع الساحات وإشعالها، وإعادة الشرعية الإسرائيلية وهوية قيمها مع حلفائها في الغرب.

* * *

يديعوت: مهمة نتنياهو الحالية: إخراج الجيش من الورطة السياسية

بقلم يوسي يهوشع

ترجمة: فاتن أيوب. مركز أطلس للدراسات الإسرائيلية

لإنقاذ الجيش الإسرائيلي من الوزراء: لن يدوم الجمع بين الوزيرين في وزارة الأمن، يوآف غالنت وبتسلئيل سموتريتش. صحيح أنه في الماضي كان هناك وزيرين في الوزارة الأكثر أهمية، لكن مثل هذا الاندماج مع مثل هذه التطلعات المتناقضة - لم تكن موجودة.

سموتريتش ليس فقط رجلاً ذكيًا ومواكبًا للتطور، بل هو رئيس حزب في حكومة ضيقة، ويترأس وزارة المالية التي يحتاجها غالنت ورئيس الأركان. يوم أمس، الأربعاء، بعد بدء إخلاء كيرم بن الياهو في بنيامين - أبدى ثقة بنفسه حين قال: "هل لدى غالنت أي مشكلة؟ فليستقيل. أهلًا به إن أراد تسليم المفاتيح. أنا مقتنع بأن كثيرين في الليكود سيكونون سعداء لكي يشغلوا مكانه في وزارة الجيش". هذا ويدّعي المقربون من رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو أنه خلال المحادثات معهم قال لهم سموتريتش أنه إذا لم يستطع غالنت الالتزام باتفاقات الائتلاف التي تم توقيعها معه، فسوف يحضرون آفي ديختر.

نتنياهو، من ناحيته، يماطل لبعض الوقت، يسمح للوزيرين بالتشاجر ويلعب لعبة مزدوجة: لقد وافق على الإخلاء، وبعد اقتلاع جميع الأشجار تقريبًا - بعد حوالي ثلاث ساعات من استئناف سموتريتش - في نهاية الحدث تقريبًا، أمر بوقف مؤقت للإخلاء بهدف محاولة التفاوض مع المزارع. وبحسب نشطاء في الميدان، فإن الحديث عن "حيلة من طرف نتنياهو."

إن احدى المهام الأساسية لرئيس الحكومة خلال الفترة المقبلة هي إخراج الجيش من الورطة السياسية التي وقع بها. يُذكر أن أصل الخلاف السياسي بين وزير المالية ووزير الجيش ليس في جفعات شيلوه في بنيامين، بل في الاتفاقات الائتلافية التي تم توقيعها عشية تشكيل الحكومة .

سموتريتش، هو ثعلب سياسي محنّك، قام بترتيب اللاعبين على رقعة الشطرنج السياسية بصورة ترضي جميع الأطراف- وبالأخص رئيس الحكومة ووزير الجيش. من الواضح لوزير المالية أن المنظومة الأمنية لن تستعجل في الدخول في مواجهة أمامية معه، وكذلك رئيس الحكومة عشية نقل موازنة المالية للدولة في ظل فترة تشهد أزمة اقتصادية عالمية.

من ناحية، يحتاج الجيش لوزير مالية يدعمه في مسائل الميزانية والخطة متعددة السنوات وشراء معدات للتحديات الأمنية التي تمثل أمام رئيس الأركان الجديد. لكن من ناحية أخرى، لا يستطيع الجيش أن يسمح لنفسه بالمساس بوحدة القيادة - والمناورة بين قائدين على المستوى السياسية. إن هذه تُعتبر وصفة تقود للفشل وهي معروفة مسبقًا، والتي لا يعرفها الجيش ولا يجب أن يعرف كيفية يتعامل معها .

في مثل هذا الوسط الجيش موجود مع بداية عام 2023، في ظل وزيري جيش وواقع أمني معقد ومتفجر على عدة جبهات في نفس الوقت. وكل هذا دون ذكر الأزمة مع الإدارة الأمريكية، في ظل ما يعتبرونه في واشنطن على أنه خطوات أحادية الجانب من قبل الحكومة الإسرائيلية، أدت إلى استياء البيت الأبيض

حسب انطباعات الشهرين الأولين لغالنت في منصب وزير الجيش، فإنه يفعل ذلك بسلاسة، يظهر اهتمامًا ونضجًا، ويضع قضية هارباز وراءه تمامًا، يقدم دعمًا للضباط ويحافظ عليهم من المشاركة السياسية. بالطبع من السابق لأوانه تحديد كيف سيبدو ما تبقى من الجزء الثاني، لكن حقيقة أنه في الطابق الرابع عشر في الكرياه هو أمر مطمئن. كلاً من الجيش والأميركيين يمكنه التحدث معهم في طريق مفتوح.

يجب على الجيش أن ينشغل بالأمن. هذا هو دوره. على وزير الجيش أن يركز على تحديد سياسات الجيش والحروب حول الميزانية. على وزير المالية أن يحدد وينفذ السياسات المالية لإسرائيل. ويجب على رئيس

الحكومة أن يُعيد النظام القائم وأن يُخرج الجيش من الوسط السياسي الذي تم خلقه، وذلك لكي يستطيع العودة لتنفيذ مهمته في الحفاظ وحماية أمن إسرائيل وسكانها. من أجل ذلك، نتنياهو يعلم أنه بحاجة لغالنت هناك.

* * *

هآرتس: هكذا فضل نتنياهو شريكه سموتريتش وأطماعه في الضفة على الولايات المتحدة

بقلم عاموس هرئيل

ترجمة: صحيفة القدس العربي

ليس صعباً تخيل الوجبات التي كانت ستصنعها معارضة اليمين من أحداث الأسابيع الأخيرة في الساحة الفلسطينية لو بقيت حكومة الوسط – يسار في السلطة. منذ بداية السنة الحالية وفي وقت قريب من أداء الحكومة الجديدة لليمين، قتل عشرة مواطنين في عمليتين في القدس، ونفذت عدة عمليات طعن في الضفة، وتم إطلاق 30 صاروخاً تقريباً من القطاع. وثمة قتيل آخر، هو جندي في حرس الحدود، أسيل سواعد، أطلق عليه رجل حماية مدني النار بالخطأ أثناء محاولة تنفيذ عملية أول أمس على حاجز شعفاط.

عملياً، لا فرق حقيقياً بين العمليات العسكرية التي قامت بها الحكومتان. فترة الإرهاب الحالية، التي لا يمكن وصفها كموجة فقط منذ فترة طويلة، بدأت في آذار العام الماضي، أثناء ولاية الحكومة السابقة. ردت إسرائيل بتعزيز القوات في الضفة الغربية وباعتقالات واسعة وترميم جدار الفصل على خط التماس، ولم تحقق سوى نتائج محدودة. ويقول جهاز الأمن بأن العمليات الهجومية والدفاعية أحبطت عمليات بحجم أوسع بكثير. هناك ادعاء مضاد يقول بأن الاحتكاك المستمر في مناطق مثل جنين ونابلس، لا يردع بالضرورة المخربين القادمين، بل يحث على الانتقام فقط ويزيد دائرة الدماء.

في النقاشات مع المستوى السياسي، عرض الجيش الإسرائيلي و"الشاباك" والشرطة موقفاً متفقاً عليه تماماً: اسمحوا لنا بمواصلة فعل ما فعلناه حتى الآن – اعتقالات وتعزيز القوات وأعمال استخبارية صبورة، وستأتي النتيجة بالتدريج. كل محاولة لتطبيق عقاب جماعي ضد الفلسطينيين أو الإعلان عن عملية عسكرية أو شرطية كبيرة (على صيغة "السور الواقي 2" وأمثالها) تعمل كسهم مرتد، وقد تشعل المنطقة قبل شهر رمضان، الذي سيبدأ بعد خمسة أسابيع. هذه المقاربة تحصل على دعم نفس الجزء من المستوى السياسي

الذي في الحقيقة يملي السياسة – رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، ووزير الدفاع يوآف غالنت. لذلك، لم يبدأ حتى الآن أي تغيير حقيقي في خطوات إسرائيل لوقف العمليات.

ولكن نتنياهو في الوقت نفسه يعتمد على شركائه في اليمين المتطرف لمواصلة الهجوم على الطريقة الديمقراطية، في إطار الانقلاب النظامي. ولأنه غير معني بهز السفينة في السياق العسكري أكثر من اللازم، فإنه يعوضهم بخطوات استثنائية في المستوطنات. هذا هو السبب الذي من أجله صادق "الكابنت" أول أمس على خطوات واسعة للبناء في "المناطق" [الضفة الغربية]: شرعنة تسع بؤر استيطانية غير قانونية ستتحول بصورة استثنائية بقرار من الحكومة إلى مستوطنات مثل المستوطنات الأخرى، وبداية المضي بخطط بناء في المستوطنات، بحجم غير مسبوق تقريباً يصل إلى تسعة آلاف وحدة سكنية. هذه الخطوات ستكلفه احتكاكاً آخر مع الإدارة الأمريكية والدول الأوروبية، لكن يبدو أنه من الملح لنتنياهو أكثر إبقاء وزير المالية بتسلئيل سموتريتش، راضياً.

من يجد صعوبة في التوفيق بين خطاب الحكومة تجاه الفلسطينيين وبين الخطوات التي تتخذها على الأرض فعلياً، هو العضو الغض في الحكومة، وزير الأمن الوطني ايتمار بن غفير. الوزير المسؤول عن الشرطة يقصف نتنياهو بطلبات للقيام بمبادرات عمل جديدة، ويستجيب بالإيجاب فقط في جزء صغير من الحالات. كبديل، هو يضخم نشاطات قائمة إلى أبعاد دراماتيكية، حيث يتم عرض كل عملية اعتقالات عادية أو هدم بيوت في شرقي القدس كرد صهيوني مناسب على الإرهاب. في كل ما يتعلق بمصلحة السجون التي هي أيضاً تحت مسؤوليته، يذهب بن غفير في كل مناسبة مع خيار العمل المضحك. ففي الأسبوع الماضي، كان هناك قرار حظر خبز الأرغفة على السجناء الأمنيين. وأمس، نشر قرار آخر وهو أن الحمامات الساخنة للسجناء الأمنيين ستقيد بأربع دقائق فقط، بعد أن قيل بأن الوزير صدم من البيانات عن تبذير المياه في الأقسام الأمنية.

يمكن الضحك من الأمور التافهة التي يشغل وزير الأمن الوطني بها. ويمكن أيضاً فهم أن النكتة، بدرجة كبيرة، ستكون على حسابنا. يقوم بن غفير بتشغيل صحافيين مهووسين منذ كان في شبيبة "كهانا" ومحرضاً في منتصف التسعينيات. والآن، أعطته القرارات التافهة عناوين مستخذية في الصفحة الأولى، مرة في صحيفة "إسرائيل اليوم" ومرة في "يديعوت أحرونوت".

إذا كانت هذه هي المشكلة، فقد كان يمكن المرور على جنونه إلى جدول الأعمال، لكن خطوات بن غفير لا تنفذ في فضاء فارغ. فعندما صمم على زيارة الحرم في بداية كانون الثاني، فقد كلفت زيارته هذه نتنياهو إلغاء زيارة

مخطط لها كان رئيس الحكومة يتوق إليها جداً، إلى الإمارات. في حين أن السجناء الأمنيين يهددون الآن بالبدء في الإضراب عن الطعام قبل شهر رمضان احتجاجاً على تشديد ظروفهم السيئة أصلاً، يمكن -كما في السابق- أن تتدخل المخابرات المصرية بهدوء من وراء الكواليس وتعمل على تهدئة الفلسطينيين بأنه لا يجب التأثر من فضائح بن غفير وسيتم وقف الإضراب. ولكن يجب الأخذ في الحسبان دائما بأنه عندما يكون نتنياهو منشغلاً في كثير من المهمات والمؤامرات، فربما تخرج الأمور عن السيطرة. تجربة الماضي تثبت أن الإسرائيليين والفلسطينيين تم جرهم إلى مواجهات عسكرية ليس بسبب خطة عملياتية منظمة، بل نتيجة تسلسل نزاعات وأحداث محلية، أدت إلى التصعيد.

هدف ذاتي آخر

إذا لم يكن هذا كافياً فإن بن غفير شعر بالحاجة إلى الإسهام بدوره في الإحراج المناوب في الخليل. الجيش الإسرائيلي، وهو جهاز يبدو مصمماً على عدم التعلم من الأخطاء، نجح في السقوط للمرة الثانية في الشرك نفسه، عندما قام جندي من لواء "غولاني" بضرب ناشط فلسطيني من سكان المدينة أمس، وهو عيسى عمر. إذا كان اسم هذا الفلسطيني معروفاً بدرجة معينة لأنه قام قبل شهرين بتنظيم دورية لمواطنين إسرائيليين، ونشطاء سلام متدينين، وتورط مع جنود "جفعاتي" وتعرض للضرب من أحد الجنود. هذه نفس الحادثة المشهورة التي حكم فيها بالسجن على جنديين، الجندي الذي قام بالضرب وصديقه الذي شرح أمام العدسات بأن" بن غفير قادم لفرض النظام هنا". بن غفير المتحمس الذي ظل في المعارضة سنوات، ركض لالتقاط صورة مع والد الجندي الثرثار وهو يوبخ ضباط الجيش الإسرائيلي.

وصف هذه الحادثة لم يمر بعملية مطابقة بين جنود "جفعاتي و"غولاني" الذين حلوا محلهم، بل إن الجيش زاد هذه المرة أفعاله ولم يتم توثيق الضرب بكاميرا أخرى، بل بكاميرا الحاصل على جائزة بولتسر، الصحافي لورنس رايت من مجلة "نيويورك". أجرى رايت، بصورة عادلة جداً، أمس، مقابلة لتعزيز رواية عمر بأن جندياً من لواء "غولاني" هاجمه بشكل متعمد. الواقع الأمني الذي يعززه الجيش الإسرائيلي في الخليل لا يمكن تفسيره ببساطة وبشكل مقنع – ولكن انظروا الفيلم الوثائقي الجديد "الخليل: مختبر السيطرة" لعيديت ابراهامي ونوعام شيزاف – لكن الجيش الإسرائيلي نجح في تسديد هدف ذاتي آخر فاخر في نضالات الإعلام.

يرفض وزير الأمن الوطني تعلم الدرس، وكأنهم نسوا تحديثه أيضاً، وسارع بن غفير إلى التغريد ببيان إدانة للجيش الإسرائيلي. "خزي وعار!"، كتب. "أنا أؤيد بقوة الجندي الذي لم يصمت. يجب أن يحصل الجنود على التأييد وليس على السجن". ربما يصعب تفسير ذلك لمن لم يخدم يوماً ما في الجيش، لكن بن غفير يحاول

بذلك تقويض سلسلة القيادة العسكرية. أصدقاء الجندي في فصيل "غولاني" يقبلون الآن الرسالة التي تقول بأن في الخليل سلسلتين للقيادة، السلسلة العسكرية التي أرسلت صديقهم إلى السجن، وسلسلة بن غفير وجماعته التي تشجعهم على القيام بأعمال الشغب كما يشاؤون. في القريب، سيلوح لهم: يمكننا التنازل عن هذا التظاهر بالمحاكمة والسجن.

* * *

معاريف: بعد "الإصلاح القضائي": اقتصاد إسرائيل.. بين رؤية سموتريتش و"هجرة الأموال"

بقلم يهودا شاروني

حسب التقديرات التي اجتاحت منظومة البنوك هذا الأسبوع، فإن أحد أغنياء الاقتصاد سحب هذا الأسبوع 170 مليون دولار من وديعة في بنك "هبوعليم" وحول المال إلى الخارج. وهو ليس الزبون الوحيد. بلّغ البنكيون أمس بارتفاع اهتمام الزبائن بعشرة أضعاف بفتح حسابات في بنوك أجنبية. واستُدعي المديرون العامون إلى لقاء مع وزير المالية بتسلئيل سموتريتش، الذي كان عنوانه في الأصل جلسة تعارف للبحث في موضوع ميزانية الدولة وتحديات الاقتصاد. سار مدير عام بنك "ديسكونت" اوري لفين، شوطاً بعيداً حين قال: "ما تخطط له الحكومة الآن يخلق مؤشرات بداية أزمة، بإضعاف الشيكل وارتفاع مستوى المخاطرة لإسرائيل وضعف سوق الأسهم. ومدة الأزمة ليست معروفة". البنكيون قلقون على وضع البنوك ومصير الاقتصاد. عملياً، حقق وزير المالية الأثر المعاكس. بدلاً من أن يهدئ، ارتفع مستوى الخوف. لم يحصل وزير المالية على المقابل المنشود من البنكيين، وسجل تبادل قاس للكلام في أثناء اللقاء الذي كان يفترض أن يسير على مياه هادئة.

إجمالاً، هذا أمر لا تتميز به اللقاءات المريحة التي سجلت سابقاً بين وزير المالية والبنكيين. طلب سموتريتش أن يسمع أفكارهم في موضوع الميزانية، لكنه عملياً تلقى شكاوى بالمخاوف على وضع الاقتصاد والآثار القاسية للإصلاح القضائي.

أغمض سموتريتش، كعادته، عينيه وادعى بأن البصاق مطر بركة. وعلى حد قوله، فإن "الإصلاح سيعزز الاقتصاد. لن يكون وضع مثلما مع الغاز، حين تدخلت المحكمة العليا. وعندما لا تتدخل المحكمة العليا، فإن من يوقع على اتفاق مع الدولة يحصل على اليقين". وكالمعتاد في أماكن كهذه، هرب وزير المالية إلى الأماكن المريحة للسياسة الإسرائيلية. "أين كنتم في أوسلو وفي فك الارتباط؟ لماذا لم تحذروا في حينه"، سأل. فضل مديرو البنوك السكوت وعدم الرد. ولتخفيض مستوى اللهيب، أضاف وزير المالية: "مسموح لكل فرد بالطبع

أن يقول رأيه هنا، ولكن دورنا الآن هو العمل على تهدئة الخواطر. لكن واضح أن الجدال مسموح مثلما داخل العائلة". بكلمات أخرى، سموتريتش، مثل هنري فورد، مستعد لبيع سيارته الشعبية في كل لون للجميع.

على حد قوله، فإن "هذا الإصلاح جيد وسيعزز حق الملكية. الإصلاح أمر رائع للاقتصاد. لست مستعداً لسماع هجمات علينا وادعاءات بأن خطراً كبيراً يحوم على الاقتصاد. هذا ببساطة ليس صحيحاً". الانتقادات الحادة للبنكيين أحرجت وزارة المالية جداً. ففي البيان الرسمي المغسول الذي نشر بعد اللقاء، لم يكن ذكر للانتقادات الحادة. قيل إنه "في اللقاء طرحت المسائل الاقتصادية التي على جدول الأعمال على البحث. وعرض رؤساء البنوك صورة وضع حديثة، وكذا بُحثت ميول في سوق العقارات". ولم يتحقق الأمل في معانقة اقتصاديين حاصلين على جائزة نوبل ورجال اقتصاد كبار ومديرين عامين لشركات في البورصة أو مديري بنوك، الإصلاح القضائي. رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو قد يبحث من اليوم وحتى إشعار آخر عن أحد ما ذي قامة في إسرائيل أو في الخارج ليبرر الإصلاح، لكن هذا لن يحصل. حان الوقت كي يستوعب السياسيون بأنهم لن يسمعوا أي تأييد للإصلاح في لقاء مغلق أو مفتوح. العكس هو الصحيح: سينتقدون كل فرصة بشدة، ثم لن يكون ممكناً اتهامهم باليسارية لأن هذا ليس موضوع يمين أو يسار. وإذا كانت الحكومة معنية بالتهدئة حقاً فعليها أن توقف التشريع فوراً، وتدخل في مفاوضات فورية على مخطط الرئيس. هذا هو ما سيهدئ الروع – ومن الأفضل دقيقة واحدة قبل الأوان.

* * *

يديعوت أحرونوت: بعد سلسلة من العمليات... متى نتخلص نحن اليهود مما يسمى بـ"شرقي القدس"؟

بقلم ميشكا بن دافيد

سلسلة العمليات التي لا تتوقف في القدس، والتي ينفذها أبناء المدينة الشرقية تدل المرة تلو الأخرى على حلم "المدينة الموحدة" ليس ألا وهم، وانه يجدر الانفصال عنه بأسرع وقت ممكن. وما يسمى "القدس الشرقية" تمتد على نحو 7 كيلومترات من الأراضي البلدية ونحو 60 كيلومتراً مربعاً من القرى حول القدس والتي ضمت إليها بقرار الحكومة منذ حزيران 1967 (تعريف باقي مناطق "يهودا والسامرة" هو "منطقة قيد الخلاف"، تحت احتلال، تنتظر حلاً متفقاً عليه).

بعد 55 سنة من ذلك، ظلت المدينة، عملياً، مقسمة، ونحو 370 ألفاً من عربها يعيشون في أحياء لا تدوس معظمها قدم يهودية. مكانة الإقامة لسكان شرقي القدس العرب تبينت كوهم أساسه إعطاء امتيازات التأمين الوطني. سنوات الضم لم تغير شيئاً في وعي عرب القدس، ولا فرق بين الوعي الوطني الفلسطيني لمعظمهم

وبين وعي عرب رام الله. سيكون من الصواب تشبيه مكانة العرب سكان شرقي القدس بمكانة باقي عرب "يهودا والسامرة": عليهم أن يكونوا جزءاً لا يتجزأ من السكان الفلسطينيين في الضفة، ويتبعون السلطة الفلسطينية حتى وإن بقي الأمن بيد إسرائيل.

ينبغي جعل هذا التقسيم رسمياً من ناحية بلدية. الفصل بين ما يعرف اليوم كشرقي القدس، وبين القرى المحيطة بها يجب أن يميز أيضاً الأحياء العربية الدارجة في المناطق البلدية للمدينة. إن "غلاف القدس"، الذي هو مشروع الجدار والسور الذي يحيط المدينة من أحيائها الشمالية وحتى مشارف مستوطنة "غوش عصيون"، قرر إبقاء مناطق إشكالية مثل كفر عقب ومخيم شعفاط للاجئين، خارج الجدار (بتشريع من محكمة العدل العليا). ويبدو الفصل معقداً أكثر في أماكن فيها تختلط فيها أحياء يهودية وعربية، مثلما في البلدة القديمة، وفي بيت صفافا أو في بيت حنينا – الثوري، لكنه ممكن. وللسماح لعرب المدينة بالعمل والرزق، وهناك حاجة للسماح بالعبور أيضاً، لكن مع بوابات وتفتيش، مثلما في باقي أجزاء الضفة. من التنفيذ العملي لمثل هذا الفصل، الرابح هو إما الأمن الفوري أو تدفق الحياة في المدينة بشطريها، أو في سياق الطريق المشروع المعقد للفصل في باقي مناطق "يهودا والسامرة" الذي لا مفر منه إذا كنا لا نريد دولة ثنائية القومية أو دولة أبرتهايد منبوذة.

وثمة مشكلة أخرى يجب التصدي لها، وهي مشكلة الهويات الزرقاء. في اليوم الذي فيه صعوبة للتمييز بين سكان عرب شرقي القدس ومواطن يهودي أو عربي في باقي أجزاء الدولة، فإن الكثير من الدم سفك على أيدي عرب شرقي القدس حاملي هويات زرقاء. وهذا وضع غير معقول ويجب إيقافه. وهكذا أيضاً في موضوع لوحات تشخيص السيارات: وكذا سهولة حركة منفذي العمليات من شرقي القدس مع لوحات ترخيص صفراء لسياراتهم، التي يجب أن تتوقف. لا ينبغي ترك قرارات الحكومة في 1967 (الضم) وقرارت وزير الداخلية رامون في 2000 (منح هويات زرقاء لعرب شرقي القدس) على حالها، وإخضاعها لأيديولوجيات لا يستوي معها الواقع. نأمل أن تبلور الحكومة، أو لجنة وزارية خاصة أو أي جسم يخول بذلك (مثل هيئة الأمن القومي)، حلولاً بهذه الروح التي تنفذ قبل أن يسفك دم كثير آخر.

* * *

هآرتس: تورُّط إسرائيل في تزوير نتائج الانتخابات في كينيا (1من2)

بقلم غورمجيدووعومربن يعقوب

ترجمة: صحيفة الأيام الفلسطينية

تل حنان رجل مبيعات في "حيسد". يعرف ما الذي يؤثر على زبائن المصنع الذي أقامه من أجل عمليات الاختراق والتزوير والتحايل، التي تنتشر في أرجاء العالم. الحديث عن القدرة على اختراق البريد الإلكتروني أو التلغرام شيء، وأخذ الزبائن في جولة في الوقت الحقيقي في حسابات تلغرام مخترقة شيء آخر.

في شهري تموز وآب الماضيين، عرض حنان على أشخاص، عرضوا أنفسهم ممثلين لزبون محتمل، جولة موجهة في حسابات تلغرام والبريد الإلكتروني مخترقة خمسة أهداف مختلفة في كينيا، التي عمل فيها لصالح أحد الزبائن في حينه. في 15 آب 2022 تم توثيقه من قبل الزبائن وهو يقوم بالنبش في هذه الحسابات. كان هذا أيضا يوم الإعلان عن نتائج الانتخابات في الدولة التي جرت قبل ستة أيام من ذلك. جميع الأهداف التي نبش حساباتها كانت مرتبطة بمقر الانتخابات لمن تم الإعلان عنه في 15 آب رئيسا قادما للدولة، وليام روتو. بعد مرور ثلاثة أيام على الإعلان عن فوز روتو وجد اثنان من ضحايا اختراق حنان أنفسهما في مركز خلاف جماهيري وقانوني، يستمر في كينيا حتى الآن. في مركزه وقف الادعاء بأنهما هما المسؤولان عن اختراق حواسيب لجنة الانتخابات من أجل تشويه نتائج الانتخابات وسرقة الفوز لصالح روتو من يد خصمه، ريالا أودنغا، خلافا لرغبة الشعب.

لكن قبل الدخول إلى التفاصيل، هاكم ملخصاً للفصل السابق في التقرير: على مدى أشهر كانت لحنان، رجل الأعمال الإسرائيلي الذي له علاقات مع الاستخبارات، وشركائه، الذين بعضهم من خريجي "الشاباك" ومعروفون أيضا لـ"الموساد"، علاقة مع الأشخاص الثلاثة الذين عرفوا انفسهم كمستشارين لرجل الأعمال الذي يريد استخدام خدماتهم. كانت اللقاءات في معظمها عن طريق "زووم"، حيث أراد الثلاثة استئجار خدمات المجموعة. ولكن المستشارين لم يكونوا في الحقيقة كذلك، بل كانوا مراسلين في "ذي ماركر"، "هآرتس" وراديو "فرانس"، وعملوا في التغطية وقاموا بتوثيق جميع المحادثات مع المجموعة.

الأقوال التي قيلت في اللقاءات مع حنان ورجاله تم التحقق منها من قبل اتحاد الصحافيين الدوليين وعدد كبير من الصحف مثل "لوموند" و"دير شبيغل" و"دي تسايت" و"الغارديان" ومنظمة الباحثين الدوليين "أو.سي.سي.آر.بي" والجمعية الباريسية "فور بدن ستوريز"، التي بادرت إلى وجمعت ونسقت التقرير كجزء من المشروع الدولي "ستوري كيلرز". في المشروع، يشارك نحو 100 صحافي من 30 وسيلة إعلام في أرجاء العالم.

نجح اتحاد الصحافيين الدوليين في التحقق من أن الحسابات الخمسة المخترقة، والتي عرضها حنان، الذي استخدم في اللقاءات اسم "خورخي"، كانت مربوطة بهواتف الأهداف في كينيا، الذين ظهرت أسماؤهم على الشاشة أثناء العرض الذي قام به حنان للزبائن، حتى أنه قام بإرسال عدة بيانات من هذه الحسابات المخترقة. وتم التحقق من أن أحدها، الذي تم إرساله من حساب مخترق، تم تسلمه من قبل الشخص الذي

ارسل له.

إلقاء نظرة على حسابات الأهداف الخمسة المخترقة في كينيا كانت أثناء الحملة الانتخابية التي جرت في الدولة. بدأت العلاقة مع حنان في تموز، قبل بضعة أسابيع على الانتخابات، واستمرت اشهرا بعدها.

"كما تعلمون، كانت انتخابات، الأربعاء الماضي، في دولة في شرق إفريقيا"، قال حنان في لقاء في "زووم" في 15 آب (هو لم يكن دقيقا، عمليا الانتخابات كانت يوم ثلاثاء)، أنتم تستطيعون بعد ذلك البحث في "غوغل" عن الاسم الذي يظهر على الجانب العلوي الأيسر على الشاشة"، قال أثناء تطرقه لاسم دنيس أتومبي، وهو مستشار سياسي كان من كبار هيئة الانتخابات للرئيس المنتخب روتو.

"هذا مباشر"، قال حنان، وهو يتصفح حساب أتومبي المخترق. "أنتم تشاهدون مع من هو يتحدث. هذه هي المحادثة الأخيرة. هم يتناقشون في فرز الأصوات. هم يقولون، إنه في الساعة 15:00 ربما ستتضح النتائج. أشك في ذلك، ولكن هيا نواصل."

بعد ذلك، عرض حنان على الزبائن اكتشافا آخر وجده في حساب مستشار الحملة المخترق: رابطا، اسم المستخدم وشعارا لمنظومة معلومات داخلية للتحالف الديمقراطي الموحد "يو.دي.ايه"، حزب روتو، الذي كان هدفا للتعقب الداخلي للنتائج. "توجد لهم منظومة خاصة بهم"، قال. "وجدنا موقعهم الداخلي. هم وجدوا منصة... للنتائج الداخلية – هذا هو مستوى المعلومات المباشرة التي يمكنكم الحصول عليها. هذا فقط مثال."

بعد بضع دقائق، حاول حنان إثارة انطباع الزبائن بوساطة جولة في حساب التلغرام المخترق لديفيز تشرتشر، وهو رئيس طاقم روتو في الحملة الانتخابية، والذي تم تعيينه بعد ذلك وزيرا للطاقة في حكومته. الحساب المخترق لتشرتشر عرضه حنان علينا أيضا في اللقاءات السابقة معه. ومثلما كان في تلك اللقاءات فإنه في هذه المرة أيضا قدم نموذجا على قدرته على إرسال معلومات من حسابات أو القدرة على أن يزرع مضمونا في حسابات مخترقة في "غوغل."

"إلى أي درجة أنت راض عن نتائج عملك في كينيا؟"، سئل حنان في نهاية العرض. أجاب: "أنا راض جدا، لكنهم يقولون، إنه يجب الانتظار) حتى الإعلان عن النتائج) حتى الساعة 15:00، أي بعد أربعين دقيقة."

النتائج التي نشرت في اليوم ذاته لم تمنح حنان أي سبب للرضا. روتو، المرشح الذي عُرف بأنه عدائي، تم الإعلان عن فوزه. من جهة أخرى، قبل الإعلان بدأت حملة تستمر حتى الآن، جزء منها على الأقل يرتكز إلى التزوير والخداع، والهدف هو تقويض شرعية النتائج.

الانتخابات في كينيا هي أمر شائع. الانتخابات السابقة في 2017 انتهت بأعمال فوضى أدت إلى موت العشرات.

ونحن نتذكر اكثر، الحملة الانتخابية في 2007 التي جرت أعمال فوضى حقيقية وجبت حياة نحو 1500 شخص.

الانتخابات في 2022 كانت شبه متعادلة، وكانت فيها إمكانية كامنة للانفجار. روتو، الذي كان نائب الرئيس السابق القوي، اوهورو كمياتا، والذي تشاجر معه، اعتبر الضعيف في المنافسة، ولم يكن فوزه متلائماً مع توقعات الكثيرين.

كان إعلان نتائج الانتخابات متوترا بشكل خاص، ورافقته أعمال عنف. وحتى قبل الإعلان الرسمي عن فوز روتو كان واضحا أن الأرقام تقود إلى فوزه في الانتخابات. تحدث موقع لجنة الانتخابات عن الأصوات التي تم فرزها، وقريبا من موعد الإعلان عن النتائج اجتاز روتو خط الـ 50 في المئة، وقد فاز على المرشح الآخر في الانتخابات، رئيس الحكومة السابق أودنغا، بفرق 200 ألف صوت من بين الـ 14 مليون صوت.

قبل فترة قصيرة من استعداد رئيس لجنة الانتخابات، فافولا تشبوكتي، الإعلان عن النتائج بدأت أشياء تتطاير في مركز فرز الأصوات القومي. أعادت قوات تفريق التظاهرات النظام، ومكنت الرئيس من الوصول إلى منصة الإعلان. في الاحتفال نفسه، قال الرئيس، إن رجاله قد تعرضوا للتهديد والعنف والتخويف. وألمح إلى أن مصدر هذه التهديدات هو النظام السابق الذي أيد المرشح المهزوم. "انطلقنا في حملة الهدف منها هو ضمان أن تحصل كينيا على انتخابات حرة ونزيهة وموثوقة. هذه لم تكن حملة سهلة"، قال. "اثنان من أعضاء لجنة الانتخابات أصيبا، وهما الآن قيد العلاج. اختفى أحد أعضاء الطاقم أثناء أداء وظيفته. هناك أيضا أعضاء طاقم تم اعتقالهم بشكل تعسفي ولا نعرف مكان وجودهم."

لكن العنف في مركز فرز الأصوات وأقوال تشبوتكي كانت فقط المقدمة. في الوقت الذي ألقى فيه رئيس لجنة الانتخابات خطابه وقرأ النتائج، وقفت كينيا كلها أمام "وضع شاشة منقسمة"، كما سمت ذلك المحكمة العليا في الدولة في القرار الذي أكد نتائج الانتخابات في أيلول.

* * *

تخوف إسرائيلي من إضاعة حكومة نتنياهو صفقة مع الولايات المتحدة

ترجمة: عدنان أبو عامر . موقع عربي21

ترصد أوساط أمنية وعسكرية إسرائيلية في الآونة الأخيرة ما تقول إنه تدهور كبير في الأمن القومي على كل الجبهات: سواء من جهة تصريحات وزراء الاحتلال التي تصب مزيدا من الزيت على النار، ومن جهة أخرى الردع الإسرائيلي في غزة الآخذ في التلاشي، ومن جهة ثالثة شرعنة البؤر الاستيطانية، وقرار بناء آلاف

الوحدات الاستيطانية، وجميعها تؤدي لمواجهة مع إدارة بايدن، وسيكون لذلك عواقب وخيمة لعقود قادمة على مستقبل العلاقات بين تل أبيب وواشنطن.

قال رون بن يشاي، الخبير العسكري بصحيفة يديعوت أحرونوت، إن أبرز مؤشرات التدهور الأمني الإسرائيلي ما تشهده الأسابيع الثلاثة الماضية من استمرار للعمليات الفدائية الفلسطينية في الضفة الغربية التي بدأت في مارس 2022، رغم مزاعم الجيش والشاباك بأنهم تمكنوا من منع وإحباط معظم الهجمات المخطط لها من خلال النشاط الوقائي في نقاط الاحتكاك كل ليلة، لكن لا يزال هناك 40 إنذارا يوميًا حول نية تنفيذ عمليات، وفي القدس المحتلة هناك تدهور في الوضع الأمني والشعور بالأمن لدى المستوطنين.

وأضاف في مقاله أن "الوضع في غزة ليس أقل سوءا على الصعيد الإسرائيلي، فمنذ نهاية كانون الثاني/ يناير وحتى اليوم، أطلقت عشرات الصواريخ، ما يشير إلى أن الردع الإسرائيلي يتآكل بشكل متسارع، رغم الجهود التي يتم بذلها للتهدئة، وهناك تطورات مقلقة سلبية على الساحة الإيرانية، حيث يتم تخصيب المزيد والمزيد من اليورانيوم إلى مستوى 60٪، ما جعلها قريبة جدًا من درجة المادة المطلوبة للقنبلة، إضافة إلى أن التحالف التكنولوجي العسكري بين إيران وروسيا يزداد قوة وأكثر إحكامًا".

وأوضح أن "المستوى الإضافي من التدهور الأمني يتمثل في التوترات بين تل أبيب وواشنطن وأوروبا، وهو تطور سلبي آخر بسبب قرار مجلس الوزراء السياسي الأمني بشرعنة تسعة مواقع استيطانية في الضفة الغربية، والبدء بتنفيذ خطط البناء لعشرة آلاف وحدة استيطانية في المنطقة ج، بجانب التشريعات القانونية من قبل الحكومة بوتيرة سريعة، ودون التشاور مع المعارضة، ما سيضر باستقلال القضاء، ولا يتماشى مع روح الإدارة في واشنطن وأوروبا". وذكر أنه "بمجرد تشكيل الحكومة وصل رئيس وكالة المخابرات المركزية وليام بيرنز ومستشار بايدن للأمن القومي جيك سوليفان ووزير الخارجية أنطوني بلينكين لإسرائيل، واحدًا تلو الآخر، وعرض الأخير على نتنياهو صفقة مفادها أن يعمل على تهدئة الساحة الفلسطينية، والتأكد من أن حكومته لا تنفذ إجراءات أحادية الجانب في المناطق الفلسطينية تحبط حل الدولتين، والمحافظة على إسرائيل دولة ليبرالية تتشابه قيمها مع قيم الولايات المتحدة، مقابل الحصول على تعاون وثيق ومساعدة في التعامل مع إيران، ومساعدة أمريكية لتعزيز التطبيع مع السعودية، واستمرار الدعم السياسي في المنظمات الدولية، خاصة الأمم المتحدة". وكشف أن "بلينكين أرفق صفقته هذه بإيماءة عسكرية من خلال تمرين رئيسي تشاركه إسرائيل والولايات المتحدة يحاكي لأول مرة هجومًا صريحًا على إيران، لكن قرارات الحكومة الأخيرة تهدد هذا التعاون بشكل أو بآخر، ولذلك ألمح بلينكن إلى أنه منزعج للغاية من القرارات الاستيطانية، ما يجب أن يثير القلق الإسرائيلي، لأن الإدانة الأمريكية لقرارات حكومته تعني أن نتنياهو وحكومته يرفضون الصفقة

الأمريكية الذي طُرحت على طاولتهم".

وتؤكد هذه المخاوف الإسرائيلية أنه إذا استمرت الحكومة اليمينية في "وضع إصبعها في عين" الإدارة بواشنطن في الملفين الفلسطيني والداخلي، فقد يتجلى ذلك في تباطؤ التعاون الاستخباراتي والتكنولوجي الذي يحتاجه الاحتلال بشدة، صحيح أن ذلك لن يحدث دفعة واحدة، ولكن ببطء، وتحت السطح، وبأعذار مختلفة، وفي النهاية فإن النتيجة لن تكون في مصلحة الاحتلال. ويحاول نتنياهو يحاول كبح جماح شركائه في الائتلاف قدر الإمكان، لكن من الواضح أن الأمريكيين غير معجبين حتى الآن بهذا السلوك، وهو ما يمكن فهمه من الإعلان الذي نشروه، لأنهم يعتقدون أن هذه الحكومة ماضية في تعزيز الضم الزاحف للمنطقة ج في الضفة الغربية، وهذا الضم، إذا تم تحقيقه بالكامل، فسيحول دولة الاحتلال إلى دولة أحادية القومية تكون فيها، بعد سنوات قليلة من الآن، أغلبية فلسطينية، ما سيؤثر على أمنها القومي لعقود قادمة، وفق مخاوف الاحتلال.

* * *

كاتبة إسرائيلية: على تركيا دفع ثمن مساعداتنا الإغاثية

ترجمة: عدنان أبو عامر. موقع عربي21

كشف حديث لصحفيين إسرائيليين عن الأهداف من وراء زيارة وزير خارجية الاحتلال، إيلي كوهين، إلى العاصمة التركية أنقرة، ولقاء الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، عقب الزلزال المدمر الذي ضرب جنوب البلاد.

زعم آريئيل كهانا، المراسل السياسي **لصحيفة إسرائيل** اليوم أن "مباحثات أردوغان- كوهين تناولت البرنامج النووي الإيراني، وقضية الأسرى الإسرائيليين لدى حركة حماس في قطاع غزة، وأشار كوهين إلى أن العلاقات بين إسرائيل وتركيا مهمة لاستقرار المنطقة، وقد عملنا في الآونة الأخيرة على مواصلة تقويتها، زاعما أن الأصدقاء يقاسون حتى في أوقات الشدة، وفي هذا الوقت الصعب تصل إسرائيل للتضامن مع الشعب التركي."

يفعات أرليخ، الكاتبة في **صحيفة إسرائيل** اليوم، زعمت أن "لإسرائيل الحق أن تطالب أردوغان مقابل ما تقدمه من مساعدات لمواجهة الزلزال بألا يمنح حق اللجوء لمن يستهدفون الإسرائيليين بعمليات القتل، بعد أن أنقذت الطواقم الإسرائيلية العديد من الأتراك تحت الأنقاض، حيث تم إرسال 500 جندي وعشرات المتطوعين المدنيين إلى هناك باسم دولة الاحتلال، زاعمة أنني لاحظت من خلال تغطية عمل هذه الطواقم أن الوفد الإسرائيلي لقي استقبالا حارا في تركيا، سواء من قبل المسؤولين الحكوميين أو من ردود الفعل الحارة والمتحمسة من الناس على الأرض"، وفق زعمها. وأضافت في مقالها أنه "رغم ذلك، فإن تركيا كدولة كانت في

الماضي، ولا تزال حتى اليوم، ترعى المنظمات المعادية لإسرائيل، واليوم بعد أن أصبح واضحًا أن دولة إسرائيل الصغيرة ساعدت تركيا في أصعب أوقاتها أكثر من غيرها من الدول، فإنه يحق أن تطالب أردوغان بالمعاملة بالمثل، نحن نساعد في إنقاذ الأرواح على أرضه، على الأقل ألا يمنح حق اللجوء لمن يريدون قتلنا هنا."

وزعمت أنه "في السنوات العشرين الماضية أصبحت إسطنبول عاصمة قيادة حماس، ومركزا دوليا ضخما لشبكة تبييض أموال من خلال جمعيات دينية، ويقيم قادة حماس العسكريون المسؤولون عن نشاطاتها المسلحة الغربية، كما تضم الأراضي التركية منتديات تشمل جميع أنصار جماعة الإخوان المسلمين في العالم، تقوم بتحويل مئات ملايين الدولارات من خلالها إلى أنشطة مسلحة، ودعم عائلات منفذي عمليات المقاومة."

تجدر الإشارة إلى أنه من أجل المصالحة الإسرائيلية التركية في أيلول/ سبتمبر الماضي، طلب الاحتلال من أنقرة إبعاد قيادة حماس من أراضيها، لكن هذا لم يحدث، حتى أن وسائل الإعلام الإسرائيلية أبدت انزعاجها من تفاخر وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو في تشرين أول/ نوفمبر بالعلاقات الطيبة مع حماس، وعدم استجابة تركيا للمطلب الإسرائيلي بطرد قادتها. وتكشف دولة الاحتلال عن أهدافها الحقيقية من مسارعتها لمساعدة تركيا في مواجهة آثار كارثة الزلزال، أي أنه لم يكن عملا إنسانيا بحتا، بقدر ما يخفي أطماعا سياسية تتمثل في أنها ستعاود مطالبة تركيا بالضغط على المرتبطين بالمقاومة الفلسطينية، ما قد يعني زيادة الضغوط الإسرائيلية والأمريكية على أنقرة، للعمل على تقليص تواجد القوى المعادية للاحتلال من على الأراضي التركية.

* * *

صحيفة عبرية: الأوكرانيون لن يستقبلونا بكييف إذا لم يكن بأيدينا أسلحة

ترجمة: موقع عربي21

مع اقتراب الذكرى السنوية الأولى للحرب الروسية الأوكرانية، ما زال الموقف الإسرائيلي على حاله من عدم إمداد الأخيرة بالأسلحة المطلوبة، خاصة أن الأوكرانيين منذ بداية الغزو الروسي توسلوا للإسرائيليين للحصول على المساعدة العسكرية. لكن مرور عام على الحرب يكشف أن الآمال التي رافقت إدارة الرئيس زيلينسكي للحصول على المساعدة تبددت منذ فترة طويلة، سواء بسبب تدهور الوضع الإسرائيلي في الداخل عقب الاحتجاجات المتصاعدة، أو الخشية من الغضب الروسي.

أريئيل كهانا1ن المراسل السياسي لصحيفة **إسرائيل اليوم**، ذكر أن "عاما كاملا مرّ تقريبًا منذ الغزو الروسي لأوكرانيا، ولا يوجد في كييف سوى أمل ضعيف في حدوث تغيير في السياسة الإسرائيلية فيما يتعلق بالانخراط في الحرب، فإذا كان الأوكرانيون قبل حوالي عام يتوسلون لإسرائيل للحصول على المساعدة

العسكرية، فإنهم الآن أصبحوا أقوى وأكثر رصانة، ومن الواضح لهم أنه في ضوء المصالح الإسرائيلية الخاصة تجاه روسيا، فإن جهاز الأمن الإسرائيلي لن يوفر الذخيرة المطلوبة لهم." وأضاف في مقاله أن "الآمال التي رافقت بالفعل إدارة زيلينسكي ولّت منذ زمن بعيد، لأنه لم ينتظر وصول الأسلحة الإسرائيلية، بدليل أنه خلال الحرب تلقى مساعدات عسكرية من دول أخرى، من خلال استمرار توريد الطائرات المقاتلة من الغرب إلى أوكرانيا، بعد حملة طويلة وناجحة من قبله لإجبار الغرب على إرسال الدبابات إليه، وفي هذا الوقت يحتفظ بمكانته كبطل دولي للغرب، ويستغل التعاطف الهائل في الرأي العام مع الضغط السياسي الداخلي على قادة الدول الغربية، وهو ضغط يؤتي ثماره."

وأشار أنه "بناءً على ذلك، تراجعت أهمية إسرائيل كمصدر لتوريد الذخيرة العسكرية بالنسبة للأوكرانيين، بجانب ذلك انهار التعاطف مع الدولة اليهودية الذي كان منتشرًا في أوكرانيا قبل الحرب، ففي عام 2019 زار نتنياهو زيلينسكي بعد فترة وجيزة من انتخابه، وفي ذلك الاجتماع تلقى معاملة معلّم يقوم بتعليم تلميذه الشاب، لكنه الآن انقلب الوضع تقريبًا: زيلينسكي معروف في العالم أكثر من نتنياهو، ولم يعد يحسب لإسرائيل حسابا، فقد زار دولًا أوروبية، وتحدث عبر الوسائل التقنية في الكونغرس الأمريكي، ولم تعد تل أبيب عنوانا بالنسبة له؛ لأنها لم تف حتى بالوعود التي قطعتها، وهو نظام الإنذار ضد الصواريخ."
وأوضح أنه "مضى نصف عام منذ أن وعد النظام الأمني الإسرائيلي بتزويد أوكرانيا بمنظومة القبة الحديدية، لكنه لم يفِ بعد بكلمته، كما تم الإعراب عن نفس الموقف فيما يتعلق بالقرض الذي طلبته أوكرانيا، ليس الأمر أن إسرائيل ردت بالنفي، فهي ببساطة لم تجب، وهو موقف مهين إلى حد ما بشكل عام، خاصة عندما يتعلق الأمر بدولة في حالة حرب، وعلى خلفية كل هذا، وبالنظر للسياسات شبه المحايدة لجميع الحكومات الإسرائيلية التي قادها نفتالي بينيت ويائير لابيد وبنيامين نتنياهو، فإن المشاعر في أوكرانيا تجاه إسرائيل في أدنى مستوياتها على الإطلاق."
وتكشف هذه الانطباعات السلبية عن تراجع مكانة الاحتلال، ليس فقط في كييف، ولكن في العواصم الغربية، صحيح أن أصدقاءه قد يتفهمون أسباب الهروب من اتخاذ موقف، خشية الغضب الروسي، لكن هذا التفهم لا يبرر الموقف الإسرائيلي، مع توقع أن تتصاعد هذه الانتقادات مرة أخرى في الأيام المقبلة. مع العلم أنه في الذكرى السنوية الأولى للحرب، يفكر مسؤولون إسرائيليون كبار في القيام بزيارات تضامنية مع أوكرانيا، رغم اعتقادهم بأن سياسة الدولة تجاه الحرب كانت خاطئة، وبحسب التلميحات القادمة من كييف، فيجب ألا يأتوا إلى ساحة المعركة وأيديهم فارغة، فالأوكرانيون لا يحتاجون للتعاطف الإسرائيلي، بل إلى أسلحتهم.

* * *

خليج حيفا: ارتفاع مستوى سطح البحر سيؤدي لتغيير مخططات بناء

ترجمة: عرب 48

الخارطة الهيكلية الجديدة لمنطقة خليج حيفا تقضي ببناء 130 ألف وحدة سكنية، والوزارة لحماية البيئة تطالب بإبعاد خط البناء عن الشاطئ. ووفقا للتوقعات، فإن سطح البحر سيرتفع مترا حتى العام 2050 بسبب أزمة المناخ؛ اذ تتوقع وزارة حماية البيئة الإسرائيلية ارتفاعا ملموسا في مستوى سطح البحر في أعقاب أزمة المناخ. وسيشمل تقرير تقدمه الوزارة اليوم، الخميس، إلى مديرية التخطيط ويتعلق بالخارطة الهيكلية الجديدة لمنطقة خليج حيفا توصية بالاستعداد لارتفاع ملموس في مستوى سطح البحر، وفق ما ذكرت صحيفة "هآرتس." وتشمل الخارطة الهيكلية الجديدة إخلاء المصانع الملوثة من خليج حيفا، وبناء نحو 130 ألف وحدة سكنية مكانها، يتوقع أن يسكنها قرابة نصف مليون شخص. وأوضحت الوزارة أنه يجب حماية هؤلاء السكان من ارتفاع مستوى سطح البحر. ويتوقع موقف الوزارة الذي قُدم إلى مديرية التخطيط، الأسبوع الجاري، أن ارتفاع مستوى سطح البحر في العقود المقبلة سيلحق ضررا بالمباني، ويؤدي إلى فقدان السهل الساحلي والتسبب بفيضانات ومشاكل في تصريف المياه، ولذلك ينبغي تغيير خط البناء. وتستند تقديرات الوزارة إلى مقارنة مع دول، بينها نيوزيلاندا، أستراليا، إيطاليا، بريطانيا، الدنمرك وولاية كاليفورنيا الأميركية، التي تستعد جميعها لارتفاع سطع البحر.

وهذه المرة الأولى التي تقدم فيها الوزارة لحماية البيئة توصية كهذه في إطار إجراءات تخطيط البناء. وتأخرت السلطات الإسرائيلية بشكل كبير في الجهوزية لمواجهة ارتفاع مستوى سطح البحر. ويتوقع أن تسبب أزمة المناخ ارتفاعا في مستوى سطح البحر بمتر واحد حتى العام 2050، ما سيؤدي إلى اختفاء مناطق واسعة من شواطئ البلاد. وفي أعقاب النشر عن هذا التوقع، في أيلول/سبتمبر الماضي، أصدر معهد أبحاث البحار والبحيرات تقرير رسميا حول ارتفاع سطح البحر.

وقالت مخططة الوحدة القطرية لحماية البيئة في الوزارة لحماية البيئة، يهوديت موسري، إن الخارطة الهيكلية يجب أن تأخذ بالحسبان ارتفاع مستوى سطح البحر وإبعاد خط البناء عن الشاطئ والامتناع عن تطوير بنية تحتية في المناطق التي قد تتأثر من الارتفاع. وأشارت إلى أن ارتفاع سطح البحر سيقلص المناطق الساحلية، ولذلك "يجب تخصيص مناطق داخلية كي تستخدم كشواطئ سباحة للجمهور، بدلا من أن تكون مناطق مأهولة."

وأكدت مديرة شعبة التخطيط البيئي في الوزارة، إيلا غولدمان، أن "هذه المرة الأولى التي نقدم فيها توصية كهذه، وأن سطح البحر سيؤثر على البناء بعيدا عن الشاطئ، لأنه توجد لدينا الآن معطيات بالإمكان الاستناد إليها."

ووفقا لتقرير معهد أبحاث البحار والبحيرات، فإن على إسرائيل الاستعداد لسيناريو يرتفع فيه مستوى سطح البحر إلى 0.8 – 1.2 متر بحلول العام 2050، و1 – 1.6 متر في العام 2070، و1.5 – 2.4 متر في العام 2100. وأضاف المعهد أن مستوى سطح البحر قد يرتفع بشكل حاد خلال يوم واحد في أعقاب عاصفة، تضرب البلاد مرة كل 100 عام، لكن عواصف كهذه ستحدث عدة مرات حتى العام 2100.

* * *

قيادي بالليكود: نتنياهو لا يسيطر على حكومته وولايتها قد لا تطول

ترجمة: موقع عرب 48

عضو الكنيست دافيد بيتان: قوة الاحتجاجات المناهضة لخطة إضعاف جهاز القضاء وتحذيرات الخبراء منها "تقلق نتنياهو. وأعتقد أنه كان يريد أن يتنازل، لكن ليس مؤكدا أنه لا يزال يسيطر على الوضع"

صرّح قيادي كبير في حزب الليكود اليوم، الخميس، بأن رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، لا يسيطر على دفع خطة إضعاف جهاز القضاء، وأن ولاية الحكومة قد لا تستمر لفترة كاملة. وقال رئيس لجنة الاقتصاد التابعة للكنيست، عضو الكنيست دافيد بيتان، لموقع "واينت" الإلكتروني، إن قوة الاحتجاجات المناهضة لخطة إضعاف جهاز القضاء وتحذيرات الخبراء منها "تقلق نتنياهو. وأعتقد أن نتنياهو كان يريد أن يتنازل، لكن ليس مؤكدا أنه لا يزال يسيطر على الوضع. وسيكون من الصعب على هذه الحكومة أن تصمد لأن الجميع يتنافسون على الأصوات نفسها."إلا أن بيتان اعتبر أن على المعارضة أن تتراجع عن معارضتها للخطة، "ولدينا أغلبية. وبإمكاننا تمرير ما نريد. وبالإمكان التوصل إلى توافقات."

وتأتي أقوال بيتان حول استمرار ولاية الحكومة على خلفية الصدام، أمس، بين رئيس حزب الصهيونية الدينية، بتسلئيل سموتريتش، الذي يتولى وزارة المالية ووزير في وزارة الأمن، وبين وزير الأمن، يوآف غالانت، حول المسؤولية عن المستوطنين في الضفة الغربية. وينص الاتفاق الائتلافي بين الليكود والصهيونية الدينية على نقل مسؤوليات بكل ما يتعلق بالمستوطنين إلى سموتريتش، إلا أن هذا لم يُنفذ حتى الآن. وفي أعقاب

إخلاء قوات حرس الحدود بإيعاز من غالانت، أمس، لكرم زرعه مستوطنون، طالب سموتريتش بوقف إخلاء الكرم وهاجم غالانت وطالبه بالاستقالة فورا.

وفي موازاة ذلك، وجه وزير الأمن القومي، إيتمار بن غفير، انتقادات لنتنياهو في إعقاب إخلاء الكرم، وخاصة بعد عراك بين مستوطنين وأفراد حرس الحدود الذين نفذوا الإخلاء. وقال بن غفير إن "ليس هذا الوضع الذي كنا نتمناه. فقد انضممنا إلى الحكومة على أساس تعهد رئيس الحكومة بأن هذه ستكون حكومة يمينية بالكامل. ولا يفترض بحكومة كهذه ألا تخلي خان الأحمر لاعتبارات سياسية أو ألا تستهدف بنايات في القدس الشرقية (يطالب بن غفير بهدمها). وليس بإمكان حكومة يمينية بالكامل أن تكون حكومة بطلة على اليهود فقط."

وحذر مئات خبراء القانون والاقتصاد وأكاديميين من عواقب تنفيذ خطة إضعاف جهاز القضاء على الاقتصاد الإسرائيلي ومكانة إسرائيل الدولية، وكذلك على علاقات إسرائيل مع الولايات المتحدة ودول أوروبية كبرى.

وأمس، أرجأ الائتلاف التصويت إلى الأسبوع المقبل على مشاريع قوانين لتعديل قوانين في إطار خطة إضعاف جهاز القضاء، في أعقاب طلب الرئيس الإسرائيلي، يتسحاق هرتسوغ، بتأجيل التصويت لعدة أيام. وبعد ذلك طالب رئيس المعارضة، يائير لبيد، بتأجيل خطوات الخطة لشهرين، وهو ما رفضه الائتلاف.

* * *

تقارير

حزب الليكود الإسرائيلي يعقد مؤتمرا سياسيا في دبي بمشاركة 100 من أعضائه

ترجمة: عدنان أبو عامر . موقع عربي21

نظم حزب الليكود اليميني الإسرائيلي مؤتمره العالمي في إمارة دبي بدولة الامارات، برئاسة عضو الكنيست دانون، رئيس مجلس إدارة الليكود العالمي. وتم تنظيم انعقاد المؤتمر لمدة ثلاثة أيام في فندق خمس نجوم في دبي لرؤساء البلديات وكبار النشطاء الليكوديين، الذين زعموا أنهم فخورون بتعزيز التعاون بين ممثلي الحزب في إسرائيل وفروع العالم، واليوم في دولة عربية.

كشفت تال شاليف المراسلة السياسية لموقع واللا أن "دانون طار هذا الأسبوع بصحبة مئة من أعضاء الليكود إلى مؤتمر سياسي مرموق وحصري في فندق خمس نجوم في دبي، لتنظيم احتفال عالمي تحت عنوان

"الاحتفال بثلاث سنوات من اتفاقيات أبراهام"، بمن فيهم رؤساء البلديات ورؤساء الفروع وكبار نشطاء الحزب لقضاء إجازة لمدة ثلاثة أيام في فندق "هيلتون الحبتور سيتي." وأضافت في تقريرها أن "دانون نفسه مكث في المؤتمر ليلة واحدة فقط، وحضره كبار معاونيه والمسؤولون في المؤسسات الإسرائيلية، ورئيس المنظمة الصهيونية العالمية يعقوب هاغويل، ورئيس الصندوق القومي اليهودي المسؤول عن مصادرة الأراضي الفلسطينية المحتلة لصالح المستوطنات عوفاديا لوسكي، ورؤساء الإدارات والمناصب الأخرى نيابة عن الليكود، ورئيس بلدية أوفاكيم إيتسيك دانينو، عضو الكنيست السابق نافا بوكير، ورؤساء فروع الليكود في رمات غان موشيه فاراتش، وكريات ملاخي نداف وايزمان، والرئيس التنفيذي إيغال براند، وعشرات من نشطاء الليكود ورؤساء الفروع الآخرين." وأوضحت أن "دانون لديه سيطرة كاملة على الليكود حول العالم في المؤتمر الصهيوني العالمي، وهو هيئة مستقلة تمولها المنظمة الصهيونية، بمبلغ يقدر بمليوني شيكل في السنة، ويوفر عشرات المناصب لأعضاء الحزب في المؤسسات الحكومية، وقد جاء المشاركون في مؤتمر دبي من دول مختلفة."

يكشف هذا المؤتمر المنعقد في دبي عن تعمق العلاقات التطبيعية بين الاحتلال والإمارات، إلى الدرجة التي جعلت حزب الليكود الحاكم أن يعقد مؤتمره السنوي في هذه الدولة العربية. وتورط قادة حزب الليكود في مجازر دامية بحق الفلسطينيين والعرب، لكنه اليوم يشرعن ارتكاب مزيد من الجرائم بحق الشعب الفلسطيني، ومع ذلك فإنه يجد له مكانا في دولة عربية تستضيف انعقاد مؤتمره كي يقر المزيد من جرائمه.

* * *

هل تتخذ واشنطن خطوات أخرى للرد على المشاريع الاستيطانية لحكومة نتنياهو؟

إدارة الرئيس الأميركي قد تتخذ خطوات عملية عوضا عن البيانات الصحافية، لتؤكد للجانب الإسرائيلي "معارضتها" للتوسع الاستيطاني في الضفة المحتلة، في محاولة للحفاظ على فرصة تنفيذ "حل الدولتين."

تعتزم إدارة الرئيس الأميركي، جو بايدن، اتخاذ المزيد من الخطوات للرد على القرار الصادر عن الكابينيت الإسرائيلي، بشرعنة 9 بؤر استيطانية عشوائية وتوسيع البناء الاستيطاني في الضفة الغربية المحتلة، ولن تكتفي بالبيانات الصحافية التي صدرت عن وزير الخارجية الأميركية، أنتوني بلينكن.

جاء ذلك بحسب ما نقل موقع "واللا" الإلكتروني، عن مصادر في البيت الأبيض (لم يسمها)، وشددت المصادر على أن التصريحات العلنية الصادرة عن وزير الخارجية الأميركي، لم تكن سوى المرحلة الأولى من الرد الأميركي المرتقب على المخططات التي تم الإعلان عنها فيما تكررت طلبات واشنطن بعدم اتخاذ "خطوات أحادية"

تقوض حل الدولتين. وكشفت مصادر "واللا" عن مداولات في وزارة الخارجية الأميركية والبيت الأبيض، بشأن خطوات إضافية قد تتخذها الإدارة الأميركية للتأكيد على موقفها المعارض للتوسع الاستيطاني في الضفة الغربية، وأشارت إلى أن جهات في البيت الأبيض اعتبرت أن البيان الأميركي للرد على الخطوة الإسرائيلية كان "باهتا."

وانتقد مسؤولون في البيت الأبيض تجنب كل من بلينكن والناطقين باسم البيت الأبيض والمتحدثين الرسميين باسم الإدارة الأميركية، استخدام كلمة "إدانة" في ردهم على الخطوة الإسرائيلية، فيما أكدوا أنهم "منزعجون بشدة" و"قلقون" من القرار الإسرائيلي. وأفاد التقرير بأن المسؤولين في تل أبيب "لم يتأثروا" بالرد الأميركي، ورأوا فيه إشارة إلى أن إدارة بايدن غير معنية بالدخول في مواجهة علنية مع إسرائيل على خلفية خطط حكومة بنيامين نتنياهو، لتوسيع النشاط الاستيطاني في الضفة المحتلة، إذ أكد مسؤول إسرائيلي رفيع المستوى، أن إسرائيل "لم تتفاجأ" من معارضة واشنطن لقراراتها المتعلقة بالاستيطان. وشدد المسؤول الإسرائيلي في إحاطة لوسائل إعلام محلية ودولية أعقبت البيان الصادر عن وزير الخارجية الأميركي، على أن إسرائيل والولايات المتحدة مختلفتان بشأن هذه القضية منذ عقود. وأضاف أن "هذه الخلافات لم تضر ولن تضر التحالف القوي بين إسرائيل والولايات المتحدة."

وفي رده على بيان بلينكن، قال وزير المالية الإسرائيلية والوزير في وزارة الأمن، بتسلئيل سموتريتش، إن "واشنطن تدرك أننا ملتزمون بالاستيطان، وسنزيل جميع القيود عن البناء في يهودا والسامرة (الضفة الغربية)"، وأضاف "المستوطنات الجديدة ستُقام على أراض أميرية (أراضي دولة) وعلى أخرى بملكية يهودية"، على حد قوله؛ وتابع "نريد للمستوطنات أن تحصل على نفس المعاملة التي تحصل عليها أي مدينة أو بلدة أخرى في إسرائيل."

وفي هذا السياق، اعتبر السفير الأميركي السابق لدى إسرائيل، مارتن إنديك، في تعليقه على بيان بلينكن، أنه "إذا كان بلينكن جادا في محاولة الحفاظ على فرصة تنفيذ حل الدولتين، فلا يكفي أن تخبر الحكومة الإسرائيلية الحالية أنك قلق"، وذلك في أعقاب قرار الكابينيت بناء عشرة آلاف وحدة استيطانية جديدة وشرعنة 9 بؤر استيطانية.

ولفت التقرير إلى أن المناقشات الحادة التي دارت بين المسؤولين الأميركيين ونظرائهم الإسرائيليين، في أعقاب القرار الإسرائيلي، كانت أكثر نقدا وحدة من التصريحات العلنية التي صدرت بعد القرار عن الجانب الأميركي.

وأشار الموقع إلى محادثات عقدها وزير الشؤون الإستراتيجية الإسرائيلي، رون ديرمر، ومنسق شؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمجلس الأمن القومي الأميركي، بريت ماكغورك، وكذلك مع السفير الأميركي لدى إسرائيل، توماس نيدس. وأوضحت أن هذه المباحثات عقدت قبل الجلسة التي صادق خلالها الكابينيت على هذه الإجراءات. وقال إن الجانب الأميركي كان شديد اللهجة مع الجانب الإسرائيلي، خلال المحادثات التي شهدت كذلك مشادات وسجال ارتفعت خلاله الأصوات واحتدم الجدال حول سياسة الاستيطان في الحكومة الإسرائيلية، حيث عارض الجانب الأميركي أي بناء في المستوطنات وأي إجراء لشرعنة بؤر استيطانية عشوائية.

وأشار مسؤول إسرائيلي إلى أن ديرمر أبلغ المسؤولين الأميركيين أن شرعنة البؤر الاستيطانية هو جزء من الاتفاقيات الائتلافية بين الليكود وبين "الصهيونية الدينية" و"عوتسما يهوديت". ليرد الجانب الأميركي بالتشديد على أن اتفاقات نتنياهو الائتلافية ليست مشكلة واشنطن. وزعم ديرمر أن "الصهيونية الدينية" و"عوتسما يهوديت" طالبوا بالمصادقة على مخططات استيطانية أوسع تشمل بناء نحو 14 ألف وحدة استيطانية جديدة، وأن نتنياهو كان مضطرا لقبول هذه المطالب والحد منها، وتحد لإدارة بايدن بالعمل على شرعنة أقل من 10 بؤر استيطانية.

وفيما أكد الجانب الأميركي أن رد واشنطن سيكون "قويا" على مصادقة إسرائيل مستقبلا على المزيد من المخططات الاستيطانية الجديدة، تعهد الجانب الإسرائيلي بعدم المصادقة على المزيد من المخططات الاستيطانية قبل انقضاء عام وتراجعوا لاحقا وحددوا مدة ستة أشهر. في المقابل، قالت مصادر مقربة من سموتريتش أن الحكومة الإسرائيلية ستصادق على مخططات استيطانية جديدة في غضون ثلاثة أشهر، عندما يجتمع المجلس الأعلى الإسرائيلي للتخطيط والبناء في الضفة الغربية المحتلة، في أيار/ مايو المقبل.

* * *

خلافات بين نتنياهو وليفين... الأخير يهدد بـ"الاستقالة وحل الحكومة"

كشف تقرير صحافي، مساء الأربعاء، عن أزمة متصاعدة بين رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، ووزير القضاء، ياريف ليفين، الذي يعتبر مقربا من نتنياهو ويقود مساعي الحكومة للمصادقة على مخطط "إصلاح" الجهاز القضائي.

وأشارت القناة 12 الإسرائيلية إلى أن الأزمة تولدت مع تراكم الخلافات بين ليفين ونتنياهو حول الإستراتيجية التي يجب أن تتبعها الحكومة لفرض مخطط إضعاف جهاز القضاء، ولفتت إلى أن ليفين هدد بـ"الاستقالة

وحل الحكومة"، إذا ما طولب بتقديم "تنازلات كبيرة" في إطار الخطة القضائية. يأتي ذلك في ظل اتساع رقعة الاحتجاجات على المخطط الذي يرى معارضوه أنه "يهدد بتدمير الضوابط والتوازنات الديمقراطية، وعزل إسرائيل دوليا من خلال إضعاف المحاكم، ويمنح السلطة التنفيذية صلاحيات مطلقة، ويعرض حقوق الإنسان والحريات المدنية للخطر."

وبحسب التقرير، "بدأ التوتر بين الطرفين منذ أسابيع قليلة، على خلفية خيبة أمل نتنياهو من الطريقة التي تم بها التعامل قضية الإصلاح القضائي الذي تسعى الحكومة إلى إقراره عبر مجموعة من التشريعات، وشدد التقرير على أن نتنياهو يتحفظ على الطريقة التي تم من خلالها "إدارة العملية إعلاميا."وقال التقرير إن "التوترات" بين ليفين ونتنياهو "ازدادت في الأسابيع الأخيرة"، وبات الخلاف "أكثر تعقيدًا"، إذ يرى مقربون من نتنياهو أن ليفين يدير هذا الملف بعنف ويدفع به "إلى الحافة" وأن ما يحركه دوافع "شخصية وسياسية"؛ واعتبر مقربو نتنياهو أن ليفين سيكون أكبر المستفيدين إذا ما اتخذت المستشارة القضائية للحكومة، قرارا بمنع نتنياهو من مزاولة مهام منصبه.

ووفقا للمصادر، فإن نتنياهو "فقد الثقة" بليفين، ويحاول قيادة إجراءات إقرار الخطة القضائية بنفسه، لكن المستشارة القضائية تمنعه من ذلك وترفض مشاركته في الإعداد لخطة الإصلاح القضائي الحكومية، وتؤكد أن ذلك ينطوي على انتهاك لاتفاق "عدم تضارب مصالح" فيما يتعلق بمحاكمته. وقالت المصادر إن نتنياهو "مهتم للغاية بتمرير الإصلاح، ولم يتوقع أن ليفين سيقود هذه الأجراءات بهذه الطريقة الصارمة دون أن يخلق لنفسه مجالا للمناورة". ذكر التقرير أن نتنياهو "مستعد" للتوصل إلى تسوية مع المعارضة على خطة للإصلاح القضائي، غير أنه "بحاجة إلى ائتلافه ولا يريد أن يقدم ليفين على الاستقالة. وفيما نفى الطرفان أي خلاف من هذا القبيل، قالت القناة 12 إن الخلاف بين الاثنين أدى في الأيام الأخيرة إلى أن يعمل طاقم مكتب نتنياهو بشكل منفصل ودون تنسيق مع طاقم وزير القضاء، ليفين، الذي يصر على عدم تعليق العملية التشريعية المتعلقة بالإصلاح القضائي، قبل بدء مفاوضات مع المعارضة للتوصل إلى "حل وسط"، ويطالب المعارضة بعدم وضع شروط مسبقة للتفاوض.

نتنياهو يحاول تجنيد الدعم لخطة إضعاف جهاز القضاء

وعلى صلة، كشفت هيئة البث الإسرائيلي العام ("كان 11")، مساء الأربعاء، أن نتنياهو عقد مجموعة من المباحثات مع خبراء ومحللين اقتصاديين في بريطانيا والولايات المتحدة في الأيام الأخيرة، في محاولة لإقناعهم بالكتابة لصالح الخطة القضائية. وقالت "كان 11" إن مصادر مطلعة على هذه المباحثات أكدت حدوثها

خلال الفترة الماضية؛ فيما علّق مكتب رئيس الحكومة بالقول إن نتنياهو "يجري مباحثات روتينية مع اقتصاديين ومحللين اقتصاديين وكبار رجال الأعمال حول العالم." وشدد مكتب نتنياهو على أن هذه المباحثات لا تعتبر أمرا جديدا أو استثنائيا؛ في حين شددت مصادر "كان 11" على أن المحادثات الأخيرة تمحورت على "أهمية الإصلاح القضائي" الذي تدفع به الحكومة.

وتمنح خطط الإصلاح للحكومة، سيطرة سياسية واسعة على التعيينات القضائية، وستضعف قدرة المحكمة العليا على

إلغاء قوانين أو إصدار أحكام ضد السلطة التنفيذية. وأثارت تلك الخطط احتجاجات واسعة في أنحاء إسرائيل على مدى الأسابيع الماضية. وقبل ثلاث سنوات خلال الولاية السابقة لنتنياهو، وقع الأخير على اتفاق مع المستشار القضائي للحكومة، يلتزم بموجبه بالامتناع عن "تضارب المصالح"، وذلك للحيلولة دون عزله وقتها في ظل محاكمته بقضايا فساد. والشهر الماضي، أكدت المستشارة القضائية للحكومة أن الاتفاق لا يزال ساريا، ومنعت نتنياهو من التعامل مع خطة الحكومة لإصلاح الجهاز القضائي، وأي تغييرات في النظام القضائي من شأنها التأثير في محاكمته.

* * *